

اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Ārābiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٢ ذو القعدة ١٤٣٦هـ - سبتمبر ٢٠١٥م

- أثر المطابقة في توجيه بناء الجملة في العربية

- استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني

- الدلالة العرفانية وتراجع دور التركيب / الإعراب في إنتاج
الكلام وتأويله

- البعد الثقافي في تعليم العربية لغة ثانية من وجهة نظر
لسانية تداولية

- إشكاليات الرؤية النحوية عند ابن فارس

- تصنيف الأفعال والأسماء في نظرية أصناف الأشياء

- مفهوم الوظيفة المعجمية في نظرية معنى - نص و أثرها
في تعليم الألسنة

- قراءة في كتاب « نحو معجم تاريخي للغة العربية »

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

أثر المطابقة في توجيه بناء الجملة في العربية

* د. حسن محمد علي ازروال

الرموز المستعملة:

ف = الفعل؛ س = نائب الفاعل؛ س٠ = الفاعل؛ س١ = المفعول به؛ س٢ =
المفعول به الثاني؛ س م = الاسم المبتدأ؛ س خ = الاسم الخبر؛ ح = حرف (حرف
جر)؛ س مج = الاسم المجرور؛ [+ / - ...] = إضافة أو حذف سمة؛ ضم = ضمير؛
ز = الزمن؛ د = الدور.

تقديم لا بد منه:

تحاول هذه المقالة حل إشكال البناء / (التمثيل) العامل في الجمل الاسمية
(الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية بواسطة المطابقة* قصد تفادي الحرج الذي يقع
فيه الباحث اللساني عندما يبدأ بفحص* الإعراب بالتركيز على الزمن: إن صعود
الاسم / المبتدأ إلى الزمن في الجمل الابتدائية يدفع، في بعض الأحيان، إلى البحث
عن حل آخر تسميه التحاليل التوليدية «الحل الأخير»* لإنقاذ البنية من الانهيار* في
مثل:

١ - أ. أفلح المؤمنون | *ب. المؤمنون أفلح | ج. المؤمنون أفلحوا

ولا يمكن إنقاذ البنية (١. *ب) من الانهيار، حسب التحليل الوارد في هذه المقالة،
إلا بتدخل المطابقة التي تخصص للاسمين الأول والثاني العناصر (نفسها) المنتقاة من

(أستاذ الديداكتيك: المركز الجهوي لمهن التربية)

عقد عجرة* المطابقة، ثم تبني جسرا يضمن عبور الإعراب (العلامة الإعرابية) بين هذين الاسمين تحت تأثير العلاقة التركيبية (التفاعل التطاقي). صحيح أن الزمن قوة إعرابية* يسند* إعراب الرفع إلى الفاعل من داخل الفعل؛ لكن بنيات التبعية غير التامة والتامة (الجملة الابتدائية وجملة مختلف التوابع) تتأثر بعملية التسريب* التي تهيكلها المطابقة من خلال جسر الانتقال المرن للإعراب من الاسم الأول إلى الاسم الثاني؛ وهذا ما يجعل الإعراب نتاج المطابقة وليس عقدة من عقدها كما يعتقد النحاة؛ وعليه، تحلل هذه المقالة الجملة الابتدائية بخبر فعلي، وتفتح على جمل أخرى تخدم هذا التحليل حيث ستفحص العلاقة الإعرابية التطابقية بين الاسم الأول من جهة، والاسم الثاني (ما يشغل محله وفق شرط المحلية) من جهة أخرى؛ والعلاقة الإعرابية الزمنية بين الفعل وفاعله من داخل محل الاسم الثاني (الخبر) وفق الإعراب الداخلي*. وتلامس هذه المقالة أنواعا أخرى من الخبر التي تعين التحليل على تحقيق أهدافه طلبا لخصر الموضوع من جهة، واحتراما لأهمية حالات الخبر المتنوعة والجملة الأخرى التي تحتاج إلى دراسات مستقلة من جهة ثانية.

تقديم افتراضي:

إن تحديد هوية الجملة الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية يستلزم تحليلا يستفيد من المطابقة وخصائصها؛ وهكذا سنفترض أن الاسم المبتدأ لا يملك ما يُسوّج رفعه مما يفتح المجال أمام احتمالات متعددة، وأن المطابقة تكون في الاسم قوية (تامة أو غير تامة) وتكون في الفعل ضعيفة؛ وسنفترض أيضا أن موقع خبر الجملة الاسمية (الابتدائية) قد تشغله جملة فعلية تشكل إعرابا داخليا، وأن الضمير له دور مهم في تمييز هذا النوع من الجمل الاسمية (الابتدائية)؛ كما سنفترض أخيرا أن الجملة الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية تملك دورين إعرابين على الأقل. وسنجمع كل ما يرتبط بهذا التحليل لتوضيح اشتغال المطابقة وأثرها في الجمل الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية. وتدخل هذه التوضيحات والافتراضات في مبحث التركيب في تناول اللغة العربية لسانيا، وتروم إلقاء الضوء على إشكال كبير يرتبط بأهمية تحديد المسار الذي سيسلكه التحليل في أثناء النظر إلى الجمل الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية بتعميمه لاحقا على أنواع أخرى من جمل اللغة العربية.

طرح الإشكال:

يتعلق الجزء الأول من الإشكال بنوعية الجملة الابتدائية التي خبرها جملة فعلية من خلال تساؤلين:

هل الجملة الابتدائية (التي تتضمن خبراً فعلياً في الاستعمال العاملي)، هي جملة ذات بناء / (تمثيل) عاملي: س. م. س خ (الاسم المبتدأ الذي يجاور الاسم الخبر)؟ هل هي ذات بناء / (تمثيل) عاملي: س. ف. س. ١ (تقديم الفاعل على الفعل والمفعول)؟ ثم نضيف التساؤل التالي: هل سنقر بما ذهب إليه التحليلات التوليدية التي تتعامل مع بنية سطحية ذات بناء / (تمثيل) عاملي: س. ف. س. ١، وبنية عميقة ذات بناء / (تمثيل) عاملي: س. ف. س. ١ (تقديم الفاعل على الفعل والمفعول)؟ وستبني تصورات النحو العربي التي دافعت بالخصوص عن ارتباط الفعل بفاعل واحد، وتقدم الفعل عن فاعله؛ ونستشي التصورات الأخرى التي ترى إمكان تقدم الفاعل.

يرتبط الجزء الثاني من الإشكال باللجوء إلى المطابقة للدفاع عن تصورات النحو العربي التي تجعل الفاعل لا يتقدم على فعله:

تنقسم المطابقة عموماً إلى مطابقة ضعيفة (فقيرة) تحدث بين الفعل وفاعله بدليل أن الجمع بين كلمتين مثل: «جاء» و«الأولاد» في جملة فعلية هو جمع بين [+مفرد] (مثلاً) في الكلمة الأولى من جهة، و[+جمع] في الكلمة الثانية من جهة ثانية؛ ومطابقة قوية (غنية) تحدث في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر أو في جمل التوابع: فالمطابقة في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر هي مطابقة قوية غير تامة ما دام أن المبتدأ لا يحمل سوى ما يدل على الرفع فقط ويحاول أن يسربه إلى الخبر، والمطابقة في جمل التوابع تسرب الرفع والنصب والجر، فيسمى هذا النوع من المطابقة بالمطابقة القوية التامة. وعندما نطبق روائز* المطابقة على جمل اسمية (ابتدائية) ذات خبر عبارة عن جملة فعلية، نتساءل: ما نوع التطابق الذي حدث في هذه الجمل؟ ومن ثم يحيل التطابق القوي على الجمل الاسمية، ويحيل التطابق الضعيف على الجمل الفعلية.

يفسر الجزء الثالث من الإشكال ما يسمى بالبطاقة النحوية باستعمال عجرة المطابقة التي هي حزمة عليا تتكون من العقد التي تتكون بدورها من عناصر متنوعة كما في الجدول التالي:

عجرة المطابقة

عقدة الجنس		عقدة العدد			عقدة الشخص		
مؤنث	مذكر	جمع	مثنى	مفرد	٣	٢	١

فنحصل على بطاقة نحوية فعلية، هي:

الضمير: الشخص: العدد:
الجنس: الزمن:
الإعراب: إسناد إعراب الرفع للفاعل.

والجدول الاسمي:

عجرة المطابقة

عقدة التعيين		عقدة الجنس		عقدة العدد			عقدة الشخص		
نكرة	معرفة	مؤنث	مذكر	جمع	مثنى	مفرد	٣	٢	١

فنحصل على بطاقة نحوية اسمية، هي:

الشخص: العدد: الجنس:
التعيين: الإعراب: تسريب إعراب الرفع للخبر.

يكمن الهدف من استحضار هذا الجانب التقني الذي ترسم ملامحه البطاقات النحوية في مراقبة طرفي العملية الإسنادية (فعل / فاعل) و(مبتدأ / خبره جملة فعلية) قصد فحص العناصر التي انتقاها كل طرف للخروج بخلاصات تحدد نوع التطابق.

ضبط النسق النحوي، يقول: «ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صدادع هذا المضعوف السؤال»^(٢١)؛ ويقصد ابن جني سؤال الطائفة التي تُريد معرفة هوية الفاعل والمفعول فتلصق بهما تمثلات لا علاقة لها بالنحو. ويقوم ابن جني بتصحيح أو هام الآخريين مُميزا في ذلك بين دلالة ما يصدر عن الفعل وما ينسحب عليه ذلك الفعل من جهة، وموضع ما أتى بعد الفعل من جهة ثانية؛ وهكذا يتم التمييز بين الفاعل المعنوي والفاعل النحوي. ويُؤكد ابن هشام هذا الخيار المُرتبط بضرورة معرفة النسق النحوي، يقول: «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل، ... وأما قوله في نحو: («... سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ...» النحل: ٨١): إن التقدير: والبرد، ونحو: («وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ» الشعراء: ٢٢). إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو: ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم...»^(٢٢). ويلزم ابن هشام النحاة بالنظر في الأمور بما اقتضته الصناعة النحوية، ويأمرهم بالابتعاد عن «الفضول في فن النحو» لأنه سيُخرجهم من دائرة النظر في التراكيب إلى دائرة التفسير، وليس عمل النحوي مثل عمل المُفسر؛ ولهذا يجب ألا نتحدث مثلا عن حذف الفاعل في النحو بما ليس في عمل النحو، فكلما تطفل النحوي على غير صناعته، سقط في البيان، الشيء الذي دفع بابن هشام إلى الابتعاد عن كل ما يُسيء إلى العمل النحوي وصناعته. وتتمسك هذه المقالة بروح المعرفة النحوية التي تتناول البناءات اللفظية للجمل (الدراسة التركيبية في اللسانيات) دون تجاوز ذلك إلى مقاصدها... الخ؛ وبالفعل، فقد سعى هذا الإسهام إلى تقفي آثار مسارات عدة في شكل افتراضات في أثناء التحليل (وهي موجودة في فقرة: تقديم افتراضي)، وتحلّت بالواقعية عندما نظرت إلى المنطق الذي يهيكل حيثيات كثيرة نظرة تركيبية تعاونية؛ وقد أفضى هذا المنطق إلى أن يكون بدوره جزءا من الحل اللساني في تحليل الجمل الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية.

تحديد متن الدراسة:

هل ستتعامل التحليلات الواردة في هذه المقالة مع النص أو الخطاب؟ هل ستتعامل، بالمقابل، مع متن يتكون من جمل متعددة لا يربطها سوى السياق التركيبي الذي تنتمي إليه؟

أ) المتن في تصور المدرسة التوزيعية^(٤):

يسعى تحليل الخطاب إلى إبعاد دراسة علائق الثقافة باللغة (إبعاد دراسة ما هو خارج لساني)؛ وتتجاوز حدود لسانيات الجملة باستحداث تقنيات تضبط التحليل إلى المكونات المباشرة؛ وهكذا يدرس التحليل نمطا من التوزيع في تأليفات تم خطابا يحتوي على جمل متتالية منطوقة أو مكتوبة من قبل فرد أو جماعة، ويستهدف استخراج بنية خاصة توضح تأليفات الجمل فيما بينها وتوضح وضعية الخطاب باعتماد إجراءات تركز على خطاطات التكرار الصوري؛ فكل ملفوظ مسهب هو متن مغلق يتطلب التحليل إلى المكونات المباشرة؛ غير أن التحليل الموجود في هذه المقالة (الذي يتناول الجملة الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية) لا يتعامل مع الخطاب أو النص كما تبنته المدرسة التوزيعية لأن الهدف غير مرتبط باختزال النصوص إلى بنى قاعدية أو تحليلها (النصوص) من خلال الجمل التي تشكلها.

ب) المتن في تصور المدرسة التوليدية:

إن القاسم المشترك الذي يربط بين الدراسات التوليدية المختلفة هو الاعتماد على روائز لغوية في شكل جمل قابلة للمقارنة في إطار علاقات ثنائية أو أكثر؛ وهكذا تظهر جمل جديدة كلما تطور التحليل (لا المتن المسهب والمغلق الذي تبنته التوزيعية) ومنطق الاستدلال. ويوافق المتن الموجود في هذه المقالة جوهر ما تعتمد الدراسات التوليدية من خلال تناول العلاقة التركيبية بين الجمل.

تأطير نظري: البناء العاملي والاستعمال العاملي.

البناء العاملي:

يُشكل البناء العاملي الشق الأول من التنظير للجملة عامليا، فهو بناء مجرد

ومنطقي يستدعي التعرف على بنية تركيب اللغة العربية. ومن بين تمثيلات هذا البناء في الجملة الفعلية:

(أ) ف س .	(ج) ف س . ح س مج .	(هـ) ف س . س ا ح س مج .
(ب) ف س . س ا .	(د) ف س . س ا س ٢ .	(و) ف س .

وتُعبّر هذه التمثيلات عن بُنى منطقية وتجريدية للجملة الفعلية العربية. فإذا كان التمثيل الأول يُفيد أن الفعل لازم، فإن باقي التمثيلات تُفيد أن الفعل مُتعدّد إما إلى مفعول به أو بالحرف أو إلى مفعولين أو إلى مفعول به يُفصل عن اسم آخر بالحرف؛ ويبقى التمثيل الأخير يُفيد الانتقال من الجملة المبنية للمعلوم إلى الجملة المبنية للمجهول؛ ورغم ذلك، قد لا تُشكل هذه العينة المُقترحة لائحة مُعلقة لجميع تمثيلات الجملة الفعلية في اللغة العربية مما يُوجب الحذر. إن البناء العاملي يقبل جملاً، وإن كان بعضها لاحقاً، مثل:

(٣) أ. اطلع التلميذ على دروسه.
*ب. طلع التلميذ على دروسه.

(٢) أ. قاتل زيد عمرا.
*ب. تقاتل زيد عمرا.

تتنمي المجموعة الأولى من هذه الجمل إلى التمثيل (أ أو البناء) أعلاه (ب) الذي يتضمن إمكان حدوث الترتيب المُجرد والمنطقي (ف س . س ا) في التراكيب العربية؛ وتنتمي المجموعة الثانية إلى التمثيل (أ أو البناء) أعلاه (ج) الذي يتضمن إمكان حدوث الترتيب المُجرد والمنطقي (ف س . س ا ح س ا)؛ وتكون النتيجة وضع جمل صحيحة وجمل لاحقة على قدم المساواة داخل البناء العاملي.

لاستعمال العاملي:

إذا كان البناء العاملي يهتم بتجريد الجمل العربية وبعملها المنطقي فقط، فإن الاستعمال العاملي جزء من قدرة مُستعمل اللغة التي تقبل جملاً مُعينة وترفض أخرى على الرغم من أن بناءاتها المنطقية قد تكون ثابتة أو صحيحة، ويحتكم الاستعمال

العالمي إلى معيار الصواب والخطأ في التراكيب مما يؤدي إلى تصنيف الجمل إلى جمل مقبولة وأخرى لاحنة تماماً؛ فتخضع المسألة برمتها لحدس المتكلم المستمع ومُستعمل اللغة العربية الذي يكون مطالباً باستمرار بمراقبة التراكيب وتحليلها وفق التأثير والتأثر بين البناء العالمي من جهة والاستعمال العالمي من جهة ثانية: ربط التعليل* التركيبي بحلول تفسيرية معقولة (حديثه)، والاستفادة من نقاشات النحاة العرب؛ ويعني هذا الأمر الاحتكام إلى ضرورة تأمل التمثيلات التركيبية بطرح سؤالين يولدهما ما يسمى بالخبر الفعلي (الجملة) الذي يسد مسد الخبر الاسمي (المفرد): ما نوع البناء/ (التمثيل) العالمي الذي يوافق الجملة الابتدائية (التي تتضمن خبراً فعلياً) في الاستعمال العالمي؟ وما هي النتائج المترتبة عن ذلك؟

الرتبة في النحو العربي:

تحدث سيبويه عن احتياج الفعل للاسم^(٥)، وعن العلاقة الإسنادية^(٦) بين طرفين لا يُغني واحد منها عن الآخر^(٧)، ثم عن الابتداء باعتباره أول أحوال الاسم^(٨)... الخ؛ فاللغة سلسلة مُنظمة تفرض الحديث عن الرتبة؛ قد تتقدم حلقة (أو بعض حلقات) هذه السلسلة أو تتأخر فتشهد سليقة المتكلم العربي أن الكلام فيه حراك. وإذا كان احتياج الفعل إلى الاسم يدخل في تكوين الجمل الفعلية، وإذا كان الابتداء باعتباره أول أحوال الاسم يدخل في تكوين الجمل الاسمية، فإن العلاقة الإسنادية تشمل الجمل الفعلية والجمل الاسمية في مقامات رُتبية تحفظ للمكون (المكونات) المتنقل حُقوقه في حال الحراك أو التقديم والتأخير: قد يرغب المكون (عنصر من الجملة) في الاحتفاظ بوظيفته في حال الحراك، وقد يُغير هذه الوظيفة؛ وبهذا تتدخل الرتبة لتحديد نية المكون^(٩) (العنصر) وسُلوكة داخل التركيب. وتنقسم الرتبة عند النحاة إلى قسمين: رتبة محفوظة: «[...] لو اختلفت لاختل التركيب باختلافها [...]»^(١٠).. وتخص الرتبة المحفوظة أنواعاً مُختلفة من تراكيب العربية: تقدّم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة وتأخر البيان على المين والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه والتوكيد على المؤكد والبدل على المبدل والتمييز على الفعل، وتقدم الفعل على الفاعل أو نائب الفاعل... إلخ؛ ورتبة غير محفوظة: مثل رتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورتبة المفعول

به والفعل، ورُتبة المبتدأ والخبر... إلخ. إن الرتبة إما أن تكون مُتحركة أو أن تكون مُتجسرة: فإذا كانت مكونات الجملة تقبل التحويل أو النقل، فهي تدخل ضمن النوع الأول، مثل العلاقة الرتبية النسقية [فعل + فاعل + مفعول] التي يمكن تغييرها إلى أنساق أخرى مُحَوَّلة، مثل [مفعول + فعل + فاعل] أو [فعل + مفعول + فاعل]. أما إذا كانت مكونات الجملة لا تقبل التقديم والتأخير، فهي تدخل ضمن النوع الثاني: إن تغير الرتبة النسقية [فعل + فاعل] إلى رتبة نسقية أخرى محولة، مثل: [فاعل + فعل] سيؤدي إلى تغير وظائف المكونات، فتنتقل من جمل فعلية إلى جمل اسمية هي [مبتدأ + خبر].

مدخل إلى توضيح الإشكال:

أ) في الإعراب:

٤) أ. زيد جالس | ب. جلس زيد | ج. زيد جلس

إعراب المبتدأ للفظه «زيد» في المثال (٤. أ):

إن كلمة «زيد» تُعبّر عن الرفع بالابتداء قياساً على استشهاد سيبويه المرتبط بهذه الحالة من الرفع في أمثلة أخرى، يقول: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، أو قلت: كانَ عبدُ الله منطلقاً، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»^(١١)؛ لقد كان سيبويه يتحدث عن مميزات المبتدأ؛ وهكذا يسير ابن جني في الطريق نفسه الذي سلكه سيبويه متحدثاً أيضاً عن مميزات المبتدأ: «وهو كل اسم، ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أو لا لثان، يكون الثاني خبراً عن الأول. ومسندا إليه. وهو مرفوع بالابتداء. تقول: زيدٌ قائمٌ. ومحمدٌ منطلقٌ. ف (زيد) و(محمد) مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبر عنهما»^(١٢). فالنوع الأول من الرفع ليس سوى رفع المبتدأ؛ لهذا يمكن القول

إن الرفع حدث بواسطة الابتداء الذي تحكم في الحالة الأولى. وبرهن سيبويه على أهمية الرفع بالابتداء عندما لا يتقدم الاسم عاملٌ يعمل فيه، فقال: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكيونتها في موضع الاسم»^(١٣).

إعراب الفاعل للفظه «زيد» في المثال (٤. ب):

أما الرفع في الحالة الثانية، فقد تحقق في الاسم «زيد» في المثال (٤. ب)؛ لقد أتت الكلمة فاعلاً مرفوعاً يتصدرها فعل ماضٍ. يقول ابن جني شارحاً ظاهرة الفاعل النحوية: «اعلم أن الفاعل - عند أهل العربية - كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه. والواجب وغير الواجب في ذلك سواء. تقول في الواجب: قام زيدٌ. وفي غير الواجب: ما قعدَ بشرٌ. [وهل يقومُ زيدٌ]»^(١٤). فالفاعل في العربية هو كل اسم ذكر بعد فعل، وحدثت بالفعل عنه، وأسندته إليه. لقد تحقق رفع الفاعل بعامل شكل صلب النظرية العملية عند سيبويه، ويختلف عن الرفع بالابتداء الذي هو مجرد من كل عامل.

تركيب:

يكمن كنه النحو والإعراب والعمل في تنقل المواضع والحيزات؛ فكيف يُمكن لعلم النحو أن يكون مفتاحاً مرناً لقراءة التراكيب؟ يرتبط العمل بالجملة «والجملة ضرب من الفضاء الرحب تدور فيه حركة بين العوامل والمعمولات. وخلالها تتولد المركبات والمعاني الوظيفية المتنوعة نحو: الفاعلية والمفعولية: الحدث والمكان والزمان والآلة والمصاحبة والعدد والنوع والسبب والغاية والهيئة والرغمية والإخراج والاستثناء وهي معان ذات مقابل في الوحدات المبنية والأدوات والمشتقات. فمعنى الفاعل موجود في اسم الفاعل وفي وظيفة الفاعلية وفي المبهات المبنية وأسماء الاستفهام وغير ذلك. ويمكن أن نطبق الإجراءات النحوي نفسه على سائر الصيغ النحوية القائمة على ضرب من التكرار لمدلولها في الاشتقاق والإعراب والبناء والوظائف النحوية. ولعل الصيغة التي تكون منطق النظرية العملية والمعاني النحوية هو المصدر باعتباره اسم الجنس الجامع لكل المفاهيم النحوية وقد اختزلت في صيغة مفردة»^(١٥). إن الجملة هي فضاء رحب تدور فيه حركة بين العوامل والمعمولات لأن الكلمات تدخل في علاقات ترابطية تقود إلى النسقية.

يُذكر سيبويه بخصائص الجملة الفعلية والجملة الاسمية، قائلاً: «ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدُ الله أخونا»^(١٧)؛ استغنى الاسم في المثال (٤. أ) أعلاه عن الفعل، ولم يستغن الفعل في المثال (٤. ب) عن الفاعل (الاسم)؛ فقد ابتداءً سيبويه هذا التمييز قائلاً: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن لاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»^(١٧). فإذا كان الابتداء في المثال (٤. ج) يعمل في المبتدأ، فإن الفعل في المثال نفسه يعمل في الفاعل؛ إذن هل ما كان معمولاً يصح أن يكون عاملاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر تداخل مجالين عاملين؟ يدخل الفعل في علاقة بنائية مع الفاعل، وإذا بني هو على اسم يكون خبراً كما في المثال (٤. ج)؛ وهكذا يحتفظ الابتداء بالمجال العامل نفسه سواء تضمن خبراً اسماً أو فعلياً، ثم ينتهي عندما تنتهي حدوده ليفسح المجال أمام ابتداء آخر.

(ب) في الابتداء:

يضع محمد شكري العراقي الحسيني فرضيات العمل التي تتعلق بالابتداء، يقول: «تقوم الفرضية الأولى على اعتبار النحو السيبويهي نحواً موضعياً، بمعنى أن المواضع فيه أولية إذ تشكل الأصل الأول للتحليل والتقعيد النحوي. تنظم المواضع داخل مجال عاملي فتلحقها العلامات الإعرابية بغض النظر عن نوع وعدد الكلم التي تحل فيها. العلاقة بين المواضع علاقة بنائية كما هو الحال بين موضع الاسم المبتدأ وموضع الخبر المبني عليه، وبين موضع الفعل وموضع الاسم المبني عليه أي الفاعل، وهذه هي الفرضية الثانية. أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن الابتداء لا يعمل إلا في مجال عاملي معين وينتهي عمله بابتداء مجال عاملي جديد»^(١٨)؛ وبهذا يكون محمد شكري العراقي الحسيني قد يتحدث عن الروابط الإسنادية في الجمل الاسمية والجمل الفعلية وعن العلاقات العاملة بواسطة مفهوم البناء الذي يستعمله سيبويه، ويفترض هذا البناء وجود عامل ومعمول أو مُسند ومُسند إليه.

ويُسوغ ابن جني تقديم الخبر (الذي هو من عائلة المرفوعات) على المبتدأ قائلاً: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعاً، فلم

يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ. فهذا (لا ينتقض). لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ^(١٩). ويقول سيبويه محلاً مقولة الاسم: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلقاً إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة^(٢٠). لقد ناقش سيبويه الأسبقية الوجودية لمقولة الاسم، ثم قدم أمثلة متنوعة تكسر هذه الأسبقية.. ويفيد الاستشهاد في توضيح أن الحركة هي ناتج عمل عامل في معموله إذ لو كانت تؤثر مستقلة في الكلمة لما أعربت إعرابين مختلفين. رُفعت كلمة «عبد الله» في المثالين: عبد الله منطلق / كان عبد الله منطلقاً، مما يؤكد أن الرفع ليس مبرراً في الابتداء وإلا اعتبر الفاعل مبتدأ... إلخ. يكون المبتدأ مرفوعاً، ثم يدخل عليه ما يجعله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وتكون النتيجة أن ما كان سابقاً في الوجود يُصبح متأخراً لأنه انتزعت منه صفة عامل وألصقت به صفة معمول. إن السابق في الوجود المبتدأ في جملة (عبد الله منطلق)؛ والمتأخر في الوجود المبتدأ (عبد الله) في الجملة التي تصدرتها (كان) (كان عبد الله منطلقاً)، أو المبتدأ (عبد الله) في الجملة التي تصدرتها (إن عبد الله منطلق)، أو المبتدأ (عبد الله) في الجملة الإضافية (قميص عبد الله المنطلق)... إلخ. ويقول سيبويه محلاً هذه المرة مقولة الفعل: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكيونيتها في موضع الاسم^(٢١)؛ وإذا كان المبتدأ مرفوعاً، فما العامل في رفعه؟ إن المبتدأ هو أول الكلام، لكن الابتداء منطقة توجد قبله وتؤثر فيه.. يعبر تأثير هذه المنطقة المبتدأ ليصل إلى الخبر في بعض الكتب النحوية التي تقول إن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً.

ج) في المجال العاملي:

يتحدد المجال العاملي في الجمل الاسمية بالاسم المبتدأ وقبله الابتداء (المنطقة الأمامية: يُرفع المبتدأ بالابتداء، ويُرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ)، ثم المبني عليه. ولم

يحدد سيبويه «المبني عليه» وإن كانت الأمثلة التي يوردها تدل على اسميته. إن ترك «المبني عليه» عاما إشارة قوية إلى أنه قد يكون اسما أو فعلا:

٥) أ. إن تأتني آتك وإذن أكرمك.
ب. إن تأتني أنك وإذن أكرمك.

٤) أ. زيدٌ جالس
ج. زيدٌ جلس

فلا فرق في الاسم المبتدأ والمبني عليه أن يكون واحدا من الجملتين (المكررتين) في (٤-أ-ج)؛ فإذا ارتبط الاستغناء أو عدمه بتمام الكلام، فلا بد من أن الكلام مرتب ترتيبا موضعيا معينا؛ وستكون الحصيلة أن المجال لا يتحدد إلا بربطه بالعمل الذي تؤطره مسألة الانتشار في الزمان والمكان، أو العلاقة الإسنادية البنائية. أشرنا أعلاه في حالة المبتدأ إلى أن الحركة الإعرابية ناتج فعل عامل في معموله. وإذا كان الأمر كذلك، ستكون رائزا مهما في توضيح الدخول في مجال عاملي معين ورفض مجال عاملي آخر: أي أنها تصلح لإبراز أن المجال العاملي قد انتهى ليبدأ مجال آخر أو أن المجال العاملي مستمر لم ينقطع؛ وهذا ما وضحه سيبويه عندما كان يشرح المثالين (٥-أ-ب): تدخل «أكرمك» المرفوعة في المثال (٥.أ) في المجال العاملي بواسطة العطف والمشاركة العاملة؛ وتقطع «أكرمك» المنصوبة في المثال (٥.ب) المجال العاملي لانتفاء هذه المشاركة.

يُفسر المثالان (٤.أ) و(٤.ج) العلاقة بين الابتداء والمبتدأ؛ غير أن المثال (٤.ج) يُظهر إشكالا آخر: فإذا كان الابتداء في المثال (٤.ج) يعمل في المبتدأ، فإن الفعل في المثال نفسه يعمل في الفاعل؛ إذن نكرر السؤالين السابقين، فنقول: هل ما كان معمولاً يصح أن يكون عاملاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر تداخل مجالين عاملين؟ يدخل الفعل في علاقة بنائية مع الفاعل، ويكون خبراً إذا بني على اسم كما في المثال (٤.ج)؛ فيحتفظ الابتداء بالمجال العاملي نفسه سواء تضمن خبراً اسماً أو فعلياً، ثم ينتهي عندما تنتهي حدوده ليفسح المجال أمام ابتداء آخر. «وعلامة ذلك ظهور علامة جديدة نتعرف عليها انطلاقاً من علامة إعرابية جديدة كما هو الشأن في المثال (٥.ب)، أو ببعض «الوسائط» مثل الفاء والواو وأم وإذا وغيرها»^(٢٢)؛ وهكذا سنتبنى، في هذه المقالة، تصور النحاة العرب.

المحلية النحوية:

عند تأمل الأمثلة التالية:

(٤) أ. زيدٌ جالس
ج. زيدٌ جلس

(٦) عمرو زيد كاتبه.

سنلاحظ أن هذه الجمل ترفع إلى نمط التمثيل: س م. س خ (س م: المبتدأ/ س خ: الخبر)؛ وعلى هذا الأساس، نفهم ما يقصده النحاة من عبارات «سد مسد» أو «في محل»... الخ:

(١٠) س م. ١ م. ٢ س خ ٢؛ حيث: [س م. ٢ س خ ٢ = س خ ١] / إذن: س م. س خ.

(٧) س م. ف. س ٠؛ حيث: ف. س ٠ = س خ.

(١١) في الدار زيد.

(٨) لا يتقدم الفاعل على الفعل أبداً.

(١٢) ح. س مج. س م؛ حيث: [ح. س مج = س خ ١] / إذن: س م. س خ. (ح = حرف جر / س مج. = اسم مجرور).

(٩) س م. ف. س ٠؛ حيث: [ف. س ٠ = س خ] / إذن: س م. س خ.

فتمثيل الجملة (٤. ج) هو (٧) حيث حل التمثيل الجزئي (ف. س ٠) في (٧) محل (س خ) أو سد مسده؛ وهكذا تعدّ الجملة (٤. أ) جملة مثالية لا تطرح مشاكل لأن الخبر فيها يطابق التمثيل (س م. س خ)، وتطرح الجملة (٤. ج) مشكل التقديم أو الرتبة مما يستدعي قيماً ينسجم مع مبادئ النظرية العاملية، هو القيد (٨)؛ وعليه، نحصل على التمثيل الممتد للجملة (٤. أ) في (٩)، ونحصل على التمثيل الممتد للجملة (٦) في (١٠)؛ وستكون النتيجة أن الجمل الابتدائية تُحتزل في تمثيل أصلي واحد، هو: س م. س خ. أما بالنسبة إلى الخبر الذي يكون عبارة عن جار ومجرور، فإنه يتقدم على المبتدأ في مثل الجملة، (١١)، ونحصل على التمثيل الممتد للجملة

(١١) في (١٢) لتظهر الهوية الاسمية للجملة أعلاه بتمثيلاتهما (خرق القيد (٨))؛ ولنتأمل الأمثلة:

أ. زيدٌ جالس
ب. اصطلاحاً الخصمان.
ج. أفلحوا المؤمنون.
د. زيدٌ جلس*
هـ. قال تعالى: («أفلح المؤمنون»: المؤمنون: ٠١).

فالجملته (٤. أ) جملة اسمية لا تخضع للقيد (٨) لأن رتبته: س م. س خ^(٢٣)؛ والجملته* (١٣) جملة لاحقة (الوصف) لأنها ذات رتبة: ف. س ٠؛ فإذا تقدم الفاعل على فعله خرج عن أن يكون فاعلاً لأنه حينئذ سيغير وظيفته النحوية إلى مبتدأ، ويستلزم في الوقت ذاته تقدير الضمير المستتر، فتكون الجملة اسمية (وهذا ما سندافع عنه في التحاليل القادمة). ولا تلحق فعل الفاعل الظاهر (المثنى أو الجمع) علامة التثنية ولا الجمع، ويجري الفعل مع الفاعل (في المثنى أو الجمع) كما يجري مع الفاعل (المفرد) لأن الفعل لا يُسند إلا إلى فاعل واحد، فتقبل الجملتان (١٤. أ) و(١. ج)، ولا تقبل الجملتان (١٤. ب) و(١٤. ج)؛ وهي روائز مهمة تشرح كيف أن الفاعل يغير وظيفته إلى مبتدأ إذا تقدم على الفعل ويستحدث مكانه فاعلاً عبارة عن ضمير^(٢٤).

رأي النحاة العرب:

(١٧) الفارس فوق الجواد (أي راكب)	(١٥) الحمد لله (الحمد واجب)
(١٨) الورقاء تغرد فوق الشجرة	(١٦) الورقاء مغردة فوق الشجرة

حين يُقدر متعلق المحذوف لكل من الظرف والجار والمجرور ووصفاً، يكون الخبر من قبيل المفرد مثل الجملة (١٥)؛ وإذا دل هذا المتعلق المحذوف على وجود مطلق ك (يكون وكائن) وما شاكلهما، وجب حذفه لفقدان الفائدة من ذكره، أما إذا دل

على وجود مقيد بصفة، وجب ذكره، نحو الجملة (١٦)؛ وما لم يدل عليه دليل، نحو الجملة (١٧)، فيحذف. وما المانع من نقل الاسم إلى الفعل، كما في الجملة (١٨)؛ إذن هناك تناظر بين الاسم والفعل^(٢٥) في تأويل متعلق المحذوف للظرف والجار والمجرور، ولا يمكن أن نفهم هذا التناظر إلا باللجوء إلى نظرية الإعراب العاملة التي تؤمن بكون الإعراب المحلي يندرج ضمن فروعها؛ وهكذا تدل عبارات: «سد مسد» أو «في محل»... الخ، على تناظرات تركيبية صورية؛ فتسد الجملة الفعلية مسد الخبر، أو تحل محله:

(٤) ج. زيدٌ جلس ← س. م. ف. س.؛ حيث: ف. س. = س. خ. / إذن: س. م. س. خ. وهذا مما يفسر التوزيع التكاملي بين الاسم (المفرد) في الجملة (١٦) والفعل (الجملة) في الجملة (١٨).

إعراب التجرد أم إعراب الابتداء:

يقول الرحالي: «يعد إعراب الرفع في اللغة العربية إعراب تجرد، كما بين ذلك الفاسي الفهري (١٩٩٠). ويعدّ الإعراب الذي يحمله المبتدأ في (١٩) إعراب تجرد، على الرغم من أن الجملة الاسمية تملك بنية وظيفية تتضمن إسقاطاً للزمن: (١٩) هندٌ حزينةٌ.

ويتميز هذا الإعراب بكونه يزول بدخول العوامل البنيوية، كما في (٢٠) التي يأخذ فيها المبتدأ إعراب النصب بواسطة إنَّ:

(٢٠) أ. إن هندا حزينةٌ.
ب. ظننت هندا حزينةٌ.

ويذهب الفاسي الفهري (١٩٩٠) إلى أن إعراب الخبر في (١٩) و(أ.٢٠) إعراب تجرد كذلك. ويعدّ بالمقابل أن النصب الذي تحمله الصفة الحولية في (ب.٢٠) إعراباً محورياً، وهو إعراب نجده مع ليس كذلك في (٢١):

(٢١) ليست هندٌ حزينةٌ.

[...] إعراب الرفع في العربية إعراب تجرد، [...] إعراب الاسم المتقدم في (٢٢) إعراب تجرد كذلك:

(٢٢) هندٌ جاءت.

[...] هذا الإعراب لا تنطبق عليه عمليات الفحص، [...] غير [...] أن إعراب
النصب الذي تحمله الصفة في (٢٠.ب) و(٢٠.أ)، ليس إعراباً دلالياً. (٢٦).
يوضح الفاسي الفهري والرحالي إعراب التجرد الذي ليس إعراباً بنيوياً؛
فالتجرد يزول، في كثير من الحالات، بدخول عامل بنيوي كما هو مبين في (٢٠).
ويقرن الرحالي إعراب التجرد بإسقاط الزمن؛ لكن واقعية التحليل تتعرض للخطر
عندما نعلم أن بعض التحليلات التوليدية تؤمن بما يلي: افتراض مقولة فارغة
للزمن في الجمل الاسمية يظهر أثرها التركيبي في صورة الرفع الذي تسنده إلى
المبتدأ. وتكون المقولة الفارغة غير ملحوظة تركيبياً، عكس المقولة الملحوظة تركيبياً؛
فالأولى غير متحققة صواتياً والثانية لها تحقق صواتي عند الخرج. ويقترَب مفهوم
التجرد التوليدي من مفهوم الابتداء العملي لأنها يتفقان (تقريباً^(٢٧)) في كون التجرد
أو الابتداء يزولان بدخول العوامل البنيوية؛ وهكذا يُمكن تعديل مفهوم الابتداء
العملي في كونه ليس عامل إعراب، كما يقر بذلك النحاة، بل هو نتيجة عدم ظهور
عامل بنيوي يعمل في المبتدأ: يعدّ الرفع الذي يحمله المبتدأ وجهاً (علامة) إعرابياً
يؤكد حقيقة تركيبية لا تصدر إلا عن نشاط تركيبية (وهذا ما سنعالجه لاحقاً من
خلال البطاقة النحوية). إن دخول عامل بنيوي (إنّ) على الجملة الابتدائية دليلاً على
أن أصل الكلام بعد (إنّ) هو: س م. س خ:

٢٤* أ. إن جلس زيدا (أو زيد).	٢٣ أ. إن زيدا جلس (يجلس).	٤ ج. زيد جلس.
ب. إن جاءت هند (أو هندا).	ب. إن هندا جاءت.	٢٢ هندا جاءت.

وعندما نأخذ الجملتين (٤) و(٢٢)، فندخل العامل (إنّ) عليهما كما في (٢٣)
أ-ب)، سيتضح لحن جمل أخرى مثل الجملتين (٢٤* أ-ب)؛ الأمر الذي يدل على
أن (إنّ) لا تدخل على تمثيل: (س. ف)، بل تدخل على تمثيل: (س م. ف. س. ف.)،
حيث: [ف. س. ف. = س خ] / إذن: (س م. س خ)؛ وبدليل حدوث التوزيع التكاملي
بين خبر الجملة (٤. ج) الفعلي وخبر الجملة (٤. أ) الاسمي مما يقود أيضاً إلى إدخال
(إنّ) على الجملة (٤. أ) وعدم إمكان إدخالها على الجملة:

* (٢٥) إن جالسا زيد (أو: جالس زيدا).
 إن العامل البنيوي يمنع تقدم خبر (إن) على اسمها، فتكون النتيجة:
 (٢٦)

* [إن] ف. س. . * [إن] س. . ف. | [إن] س. م. س. خ (قد يكون الخبر مفرداً أو جملة).

إن الجملة بعد (إن) و(كان) هي جملة ابتدائية (تُستثنى من ذلك الجملة بعد (كان) التامة)؛ ففي الأمثلة:

(٢٧) أ. ظننت زيداً قائماً. ب. زيداً قائماً ظننتُ.	(٢٨) ظننتُ سعيداً.	(٣٠) ف. س. . س. ١. س. ٢.
	(٢٩) ف. س. . (ضم). س. ١.	

يكمن المشكل الذي تطرحه الجمل التي تضم (ظن) أنها في الوقت الذي تُظهر فيه المبتدأ والخبر بواسطة إلغاء العمل في مثل (٢٧ أ-ب)، فهي تدمجها عندما تتحول إلى فعل تام في مثل (٢٨) بتمثيل (٢٩): نستعمل الجملة (٢٨) في حال اتهام شخص بشيء ما؛ وإذا نصبت (ظن) مفعولين، سيكون البناء العاملي لمثل هذه الجمل التمثيل (٣٠) ويكون أصل س ١ وس ٢، هو: س م. س خ.

روائز الابتداء:

لنتأمل الأمثلة:

(٣٥) أ- س م. [هل]. ف. س. . (ضم). ضم (عائد على المبتدأ المتقدم)؟. (ضم = ضمير). * ب- س م. [هل]. ف. س. . (ضم)؟.	(٣١) أ. زينب هل أدخلتها؟ * ب. زينب هل أدخلت؟
(٣٦) أ. درسٌ في النحو، رأيت الأستاذ الذي شرحه. * ب. درسا في النحو، رأيت الأستاذ الذي شرح. ج. رأيت الأستاذ الذي شرح درسا في النحو.	(٣٢) زينب أدخل محمد. (٣٣) أدخل محمد زينب. * (٣٤) هل أدخلتها زينب؟

فحين ننطق الجملتين (٣١ أ-*) ب)، يرتبط العنصر المتنقل إلى قبل الاستفهام، في جملة الاستفهام بالضمير، ولا يشبه هذا التنقل الذي يرتبط بنسخة ضميرية في جملة (٣٢) حيث يمكن إعادة الرتبة إلى أصلها، فنستعمل الجملة (٣٣) ولا نستعمل، في أثناء استعادة رتبة الجملة (٣١ أ.)، الجملة (٣٤*). إن الإفراغ الضميري في (٣١ أ.) في الموقع المجاور للفعل في (أدخلتها) هو إعفاء للمكون (زينب) من مهامه بسبب دخول بعض العناصر في ما يمكن تسميته بشجار المكونات وإخلاء المواقع: انتقل المكون (زينب) إلى موقع يتصدر الاستفهام وترك في مكانه ضميراً مرتبطاً بالفعل (الهاء) في جملة (٣١ أ.) مما يدل على لحن الجملة (٣١ ب.) التي تخلصت من هذا الضمير؛ لكن الجملة (٣٤*) تجمع بين الضمير والعنصر الذي كان من قبل متنقلاً (تجمعها في مواقع متجاورة)، فأدى هذا الأمر إلى اللحن حيث يجب إعادة العنصر إلى الموقع الذي انتقل إليه. ونضع للجملتين في (٣١ أ-*) ب) التمثيلين (٣٥ أ-*) ب)؛ ويعود الفرق بين التمثيلين، إذا قارنا بينهما، إلى اختفاء الضمير العائد على المبتدأ في (٣٥ ب.)، فقاد إلى لحنه. ونظير ذلك الجمل الموصولة، في (٣٦ أ-*) ب-ج). ولا يُغلق الفاعل في الجملة (٣٣) مجال التنقل بدليل تنقل المفعول إلى موقع قبل الفعل في الجملة (٣٢)، أما الجملة (٣٦ ب.) فهي لاحنة بسبب أن التركيب معقد يستدعي إدخال تعديلات عليه في حال ما إذا أردنا احترام القيد الجزيري*؛ وهكذا لا يمكن للمفعول المقترن بالجار والمجرور أن يتقدم إلى موقع أمامي في التركيب دون أن تربط الفعل بضمير عائد على المفعول المتنقل الذي يفضل الرفع على النصب كما في الجملة (٣٦ أ.).

النطاق والجمل الابتدائية:

(١) أ- أفلح المؤمنون *ب- المؤمنون أفلح ج- المؤمنون أفلحوا	(٤) ب . جلس زيد ج . زيد جلس
	(٣٧) جاءت هند .
*٣٨) المؤمنون أفلحوا المؤمنون.	(٢٢) هندٌ جاءت.

لنتأمل الجملتين المكررتين (٤ ب-ج) حيث تتضمن الجملة (٤ ب) تطابقاً خفياً؛ لكن تحريك البطاقة النحوية، تُظهر أن الصائت القصير الذي يرتبط بسين (جلس) هو

علامة تطابقية لأن الفعل الماضي يكون دائماً مبنيًا على السكون^(٢٨) لشبهه الجذر؛ ولهذا فإن ما نعتقده تطابقاً خفياً هو تمويه لغوي لا يتكشف إلا بدراسة الفعل دراسة عميقة؛ غير أن التطابق يكون أكثر ظهوراً بالانتقال من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، في مثل (٣٧) و(٢٢)؛ ويحرك التطابق العدد بصفة عامة في مثل (١-أ-ب-ج)؛ وما يدعم فرضية أن (المؤمنون) مبتدأ في الجملة (١. ج)، استقلاليتها بواسطة التطابق لأن الاحتفاظ بالتطابق العددي مع تغيير المواقع التركيبية للجملة (١. أ) يجعلنا أمام الجملة اللاحقة (١. ب)؛ وهكذا تكون جمل التطابق روائز مهمة في فهم الخبر الفعلي: يركز التطابق، في الفاعل المتقدم على الفعل (المبتدأ وخبره الفعلي)، على العدد، وسيكون تطابقاً إجبارياً في النحو المعياري العربي؛ ويسمى التطابق العددي، حسب الاتجاه التوليدي، تطابقاً قوياً، أما التطابق في الجنس فهو تطابق ضعيف. والتطابق القوي هو الذي يمنح مبتدأ مرتبطاً بضمير يعوض الفاعل المتقدم؛ ويدخل الضمير في توزيع تكاملي مع الاسم بعد الفعل، لكن سرعان ما يتحول هذا التوزيع التكاملي إلى توزيع إجباري عندما يحتل الاسم بعد الفعل الموقع قبل الفعل مما يفسر لحن (*٣٨)؛ ولا يمكن نقل الفعل (بتطابقه الضعيف/ الفقير) إلى التطابق الغني لأنه يؤدي كذلك إلى لحن (١*ب) لأن وضع [جمع] في الاسم إلى جانب [مفرد] في الفعل أمر غير مقبول في هذا المجال في الجملة اللاحقة (١. ب)؛ بل يجب وضع [جمع] في الاسم إلى جانب [جمع] في الفعل كما في الجملة (١. ج)، وفي الوقت ذاته يجب تجنب وضع [جمع] في الاسم إلى جانب [مفرد] في الفعل في الجملة (١. ب). إن لحن الجملة *٣٨ يقوي آراء النحاة التي ترى أن لكل فعل فاعلاً ولا يوجد فعل دون فاعل، وأن الفاعل يدخل في توزيع تكاملي مع الضمير لأن ظهورهما في الموقع نفسه يقود إلى الحشو (ليس الضمير هو العدد في هذا المقام). وتذهب بعض تحليلات التوليدية إلى تأييد هذا الرأي: يرتبط المبتدأ بضمير يعود عليه، وتفسر هذه المسألة بصعود الفعل إلى الزمن، وبصعود الفاعل إلى مخصص الزمن؛ أما الضمير فيولد في مخصص الفعل مما يطرح مسألة التطابق.

البطاقة النحوية:

تملك اللغة العربية رتبة (فعل. فاعل. مفعول)، ويرتبط الفاعل بالفعل ارتباطاً صيقاً إلى درجة أنه لا ينتقل إلى الموقع قبل الفعل إلا بوجود شرط ضميري يمكنه

من تغيير وظيفته النحوية؛ أما المفعول فينتقل إلى الموقع قبل الفعل دون هذا الشرط مما يؤكد أن الفعل في اللغة العربية يملك سمة قوية هي: [+رفع] خصوصاً إذا علمنا أن الفعل إما أن يكون لازماً، أو متعدياً؛ وبهذا لا يمكن الحديث عن نقل الفاعل دون أن يخلف هذا النقل وراءه ضميراً لأن البطاقة النحوية للفعل تتحفز للتطابق مع ما قبلها، وتتحرك للاشتغال في ما بعدها حيث يتضح لماذا لا يمكن تكرار الاسم نفسه قبل الفعل وبعده في الوقت ذاته، في مثل (*٣٨)، ويجب أن نختار أحد الاستعمالين حتى نزيل لحن هذا المثال: أن نختار استعمال جملة فعلية تحرك عقد المطابقة (التي تشكل، في اجتماعها، الزمن (الذي يسند الإعراب)) التي تتفاعل مع الفاعل؛ أو أن نختار استعمال جملة اسمية يُحرك فعلها عقد المطابقة باستثناء الإعراب الذي لن يسنده للاسم المرفوع في الموقع قبل هذا الفعل، وإنما إلى ما يُعوض هذا الاسم المرفوع المنقول (أي: إلى الضمير)؛ فيتحول الفاعل المتقدم على الفعل إلى مبتدأ حيث لا يمكن للفعل أن يسند الإعراب نفسه في موقعين مختلفين؛ وفي الأمثلة:

(٤٠) * خرجتُ: فعل ماضٍ، والتاء فاعل.
* خرجوا: فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعل.

* (٣٩) زيدا ضرب عمرو زيدا.

يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً دون أن يسند الفعل إعرابين في موقعين مختلفين. وإذا تقدم المفعول وأسند الفعل إعرابين كما في الجملة (*٣٩)، يُفترض تصحيح اللحن ضرورة بحذف الموقع قبل الفعل أو حذف الموقع بعد الفعل والفاعل. ويتفق المثالان (*٣٨) و(*٣٩) في ضرورة تطبيق الحل الأول لإزالة اللحن مع ضرورة التمييز بين التمثيلين: (ف. س. ٠. ١) و(ف. س. ٠. ٠)؛ فالجمل التي هي من نمط (ف. س. ٠. ٠) تستدعي مراعاة شروط التطابق حينها تطبق الحل الأول على الجملة (*٣٨): نحذف الموقع قبل الفعل؛ ثم نقوم بمراقبة وضع التطابق لتجنب اللحن وفق مقتضيات التطابق الضعيف أما حذف الموقع الثاني بعد الفعل (لأن المفعول غير موجود) فهو حذف يراعي التطابق القوي؛ وهكذا يبدو أن إزالة لحن (*٣٩) لا يخلق مشكلاً في أثناء تطبيق إحدى عمليتي الحذف، وعلى العكس، يطرح الحذف إشكال التطابق في (*٣٨).

يشترك التمثيلان (ف. س. ٠ س. ١.) و(ف. س. ٠.) في حضور الفاعل لأن الفعل يملك سمة [+رفع]؛ ثم يُعوض الضمير الفاعل في العربية (ولادة الضمير) بعد النقل (مثلاً) من موقع إلى موقع آخر أمام الفعل. أما المفعول فينتقل حاملاً معه موقعه بدليل عدم حدوث ضرر تركيبى في أثناء تنقله. وتبرز، من خلال هذا التحليل، فرضية مهمة تقول إن الضمير المولود يسار الفعل غير منظور تدل عليه عقد التطابق (الشخص / الجنس / العدد) مجتمعة؛ ولهذا لا يجب أن نخلط بين العدد والضمير أو بين الشخص والضمير أو الجنس والضمير، حين يُعرب الفعل أو الاسم في النحو العربي في ﴿٤٠﴾؛ وعندما تنتقل من التطابق الفقير في الجملة (١. أ) إلى التطابق القوي في الجملة (١. ج)، تحاول البطاقة النحوية أن تعيد ترتيب نفسها من جديد استعداداً لولادة الضمير.

علاقة الفعل والمفعول في تحاليل الابتداء:

يقول ابن مالك:

الأصل في الفاعل أن يتصلا	والأصل في المفعول أن ينفصلا.
وقد يُجاء بخلاف الأصل	وقد يجيء المفعول قبل الفعل (٢٩).

ينتقل المفعول بحرية في التركيب باستثناء حالات وجوب تقدم الفاعل وحالات وجوب تقدم المفعول، فيظهر أن علاقته بالفعل هي علاقة ثانوية تدل عليها روائز متعددة: يحرك الفعل، عندما يدخل التركيب، بطاقته النحوية، وتبدأ عقد المطابقة في اقتراح العناصر المناسبة التي ستكون عماد العلاقة البنيوية بين هذا الفعل وما يليه في التركيب: تختار البطاقة ما يناسبها من عناصر في عقدة الشخص وعقدة الجنس وعقدة العدد، ثم تجتمع هذه العناصر لتشكيل الزمن والضمير، ثم يُسند الزمن الرفع للفاعل؛ غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه، هو: لماذا يحصل المفعول على إعراب النصب؟ إن تطابقات الفعل مع الفاعل واضحة:

(٤٣) أ. زيدا ضربت هند.
ب. هنداً ضرب زيد.

(٤١) أ. ضربت هند زيدا.
ب. ضرب زيد هنداً.

(٤٤)* أ. زيداً ضرب هندا.
* ب. هندا ضربت زيداً.

(٤٢)* أ. ضرب هندا زيداً.
* ب. ضربت زيداً هندا.

نستعمل المثالين (٤١ أ-ب) للدلالة على أن الفعل في الجملة الأولى ارتبط بهند (المؤنث)، والفعل في الجملة الثانية ارتبط بزيد (المذكر)؛ غير أن هذا الأمر يُوضح، في الجملتين معاً، عدم تأثير المفعول به بعقد البطاقة النحوية للمطابقة؛ وإذا تغير الارتباط بالمؤنث والمذكر في (٤٢)* أ-ب، فإن لحن الجملة*(٤٢. أ) يعود إلى عدم حضور المطابقة المرتبطة بالأنثى، وحضورها في غير مكانها في*(٤٢. ب). وعند تطبيق النقل على المثالين في (٤١)، نحصل على جمل هي (٤٣ أ-ب). ولا نستعمل الجملتين (٤٤)* أ-ب إلا إذا أردنا تصحيح لحن الجملتين بتحويل المفعول به المتقدم إلى مبتدأ، وتحويل الفاعل إلى مفعول به، ثم استحداث موقع بين الفعل والمفعول على شكل ضمير يصبغ فاعلاً؛ وهكذا يتمسك الفعل دائماً بالموقع الذي يوجد أمامه (موقع الفاعل)؛ ويلاحظ أن تطابق الفعل والمفعول به، بتحريك البطاقة النحوية، أمر ضعيف جداً لأن موقع المفعول هو موقع مستقل^(٣٠). وتذهب بعض التحاليل التوليدية إلى الرأي نفسه (تقريباً)، عندما جعلت الفعل يصعد إلى رأس الزمن، ويصعد الفاعل إلى مخصص الزمن ليتلقى إعراب الرفع، أما المفعول به فيبقى في موقعه محكوماً بنسق المكملية دون صعود. ويعود هذا السلوك اللغوي إلى البطاقة النحوية التي تعتبر موقع الفاعل بعد الفعل موقعاً ضرورياً لا يملك خياراً أن يلغى، وإذا حدث أن تقدم الفاعل على الفعل تضطر البطاقة النحوية إلى السيطرة على الفراغ، لا بتكرار الفاعل نفسه، وإنما بضمير يعود على المبتدأ، ويقوم في الوقت ذاته بدور الفاعل لإرضاء الإعراب في بطاقة الفعل النحوية التي تسند الرفع ضرورة. ونخلص إلى أن المثالين في (٤١) يوضحان استقلالية المفعول لأن عناصر عقد المطابقة في البطاقة النحوية في الفعل غير معنية بالمفعول، ونمثل لذلك بعناصر المطابقة بين الفعل والمفعول في جملة واضحة مثل:

(٤٥) قال زيد: النساء ضربنني بعنف.

(٤٦) الفعل (ضربن) = الشخص: ٠٣؛ الجنس: مؤنث؛ العدد: جمع / المفعول (الضمير) = الشخص: ٠١؛ الجنس: مذكر؛ العدد: مفرد.

يقود الاختلاف الحاصل بين عنصرين من عناصر المطابقة إلى لحن بعض تراكيب في اللغة العربية، مثل اللحن الذي حدث في الجملة:

(١٤)* أفلحوا المؤمنون.

العدد التي تمكن الأسماء من المرور من المفرد إلى المثنى إلى الجمع [...] زيادة على كون إعراب الرفع إعراب أساس في الأسماء، فإن مسبب هذا الإعراب نادراً ما يتحقق صوتياً، ويكون في أغلب الحالات مجرداً، أما عامل الجر أو عامل النصب فيشترط فيهما التحقق الصوتي مثل حروف الجر «من» و«الباء» وأدوات النصب مثل: «إن» و«أن». (٣٢). يتضمن الاستشهاد المشاكل التي تعترض بنيات الابتداء؛ فعندما يصل التحليل إلى طريق مسدود تكثر الافتراضات، وهذا أمر منطقي؛ لكن انتقاد النحاة القدماء من جوانب متعددة بدعوى عدم علميتها يستلزم الحذر لأن تكرار المنطق نفسه الذي ننتقد من خلاله الآخرين أمر لن يكون حينئذ مقبولاً: فما هو الدليل اللغوي الذي يجعل إعراب الرفع في الأسماء إعراب أصل ننطلق منه إلى إعراب النصب والجر؟ ولماذا نربط دائماً الجمل الابتدائية بعوامل تدخل عليها مثل «كان» أو «إن»... الخ؟ ألسنا أمام نمطين من الجمل (ابتدائية وغير ابتدائية) يختار المتكلم منهما ما يشاء؟ ولماذا نعدّ إعراب الرفع في المبتدأ إعراب مجرد أو إعراباً غير متحقق صوتياً؟ وهذا بعد غير واقعي في التحليل لأن المقولة الوظيفية المسؤولة عن هذا الإعراب لا يُوفرها التحليل بسبب عدم وجودها في الأصل؛ ورغم ذلك نؤاخذ النحاة القدماء، حين يتحدثون عن عامل الابتداء في رفع المبتدأ، بنعت تحليلهم بالتحليل الميتافيزيقي. ويقترح السعيد في الاستشهاد، إضافة إلى اختلاف التحليل التوليدية، حل هذا الإشكال بواسطة البؤرة التي هي مكون قاعدي يحمل سمة [+رفع] الملازمة لها في غياب مسبب للنصب؛ وهكذا سيعلو المركب (بؤ) مركب (ز) الذي يعلو بدوره المركب (ف): ينتقل (أبو) في المثال (٤٧) من مخصص المركب الفعلي إلى مخصص المركب الزمني ثم يُفترض أن ينتقل إلى مخصص مركب البؤرة؛ لكن هذا الانتقال يؤكد عدم مقبولية إخراج الفاعل من المركب الفعلي، فيظهر في مخصص البؤرة (البنات) حيث يكون مستعداً للصعود إلى مخصص المصدر لتلقي إعراب النصب إن دخل على الجملة ما يستلزم ذلك مثل دخول العامل البنيوي (إن) عليها.

ترتبط التحاليل التي نتبناها في هذه المقالة بالبطاقة النحوية لتحديد ما يطرأ على التركيب من تغيير خفي في غالب الأحيان؛ وعليه، يمكن إعادة ترتيب الجملة (٤٧) باستعمال الجمل (٤٨ أ-ب-ج): يدخل التركيب (٤٧) ضمن ما يسمى بالجمل

الكبرى التي تظهر بوضوح في الجمل الاسمية في أثناء استبدال الفعل في (٤٧) بالاسم في إطار التوزيع التكاملي في الجملة (٤٩)، وتنتمي الجملة (٤٧) إلى التمثيل (٥٠ أ) والجملة (٤٩) إلى التمثيل (٥٠ ب). إن أصل هذين التمثيلين هو: (س م. س خ)؛ وتُفسر الأمثلة الواردة في (٤٨) استقلاليته عما بعده لأنها تبين ما يُقصد بخطية اللغة وعدم خطيتها في الوقت نفسه: يقوم الاسم قبل الفعل في (٤٨ أ) بتشغيل البطاقة النحوية من خلال إجراء التطابق مما يولد إعراب الرفع في موقع الخبر بعد المبتدأ مباشرة إذا كان هذا الموقع يحتله اسم كما في (٤٩)، أما إذا احتله فعل كما في (٤٧) فإن البطاقة النحوية تعمل في المحل من خلال الذي قام باحتلاله؛ فالتطابق الحاصل في (٤٨ أ) يُراعي خطية عمل مكون أول في مكون ثان مجاور؛ لكن سرعان ما ظهرت مكونات أخرى جعلت المكون الثاني يهتم بجملة داخلية تطلب منه بإلحاح أن يُسند لها إعراباً داخلية؛ وبهذا تطفو إلى السطح جملة كبرى ذات قسمين يفرضان نحو التطابق القوي في (٤٨ أ) لصالح تطابق آخر في (سافر أبو هن) يكون ضعيفاً، في الغالب الأعم، لأن بطاقة الفعل تعمل في ما بعدها (الفاعل) مما يوضح إمكان استقلال (٤٨ ب) و(٤٨ ج) عن (٤٧)؛ فإلتفت الفعل في (٤٧) إلى الجملة الصغرى (التي يشكل رأسها) التي تفرض عليه ضرورة تشغيل البطاقة النحوية من خلال التطابق المحقق للزمن حيث نلاحظ رفع الفاعل (أبو)؛ فنستنتج أن الجملتين الفرعيتين (٤٨ ب) و(٤٨ ج) لا يُمكن أن تستمرا في الانفصال بموجب اختفاء التطابق الذي كان يربطهما قبل ظهور مكونات جديدة في التركيب (٤٧)؛ وهذا ما يفسر المحلية (سد مسد/ في محل) في التمثيلين (٥٠ أ. ب). ولا يجب أن نعتبر المحلية فلسفة لغوية أو مسألة ميتافيزيقية، بل هي مبدأ علمي يقوم على الخلفية العلمية الرياضية للغة عند إحلال مكون (أو مكونات) مكان آخر في إطار ما يسمى بعلاقات التوزيع التكاملي في النظرية التوزيعية التي تهتم بالبنية الرياضية للغة.

وينظر أحمد مخوخ إلى الجملة (١. *ب) على أساس أنها جملة محولة عن الجملة (١). (أ)؛ ويمكن أن تُنقد الجملة (١. *ب) بإضافة علامة التطابق العددي (الجمع)؛ ويتم اللجوء إلى هذه الوسيلة كآخر حل last resort لإنقاذ البنية واحترام التطابق (الفاسي ١٩٩٣) الذي يفسر التطابق الضميري. ويقول: «ومما يثير الانتباه أن النحاة القدامى قدموا للجملة (٦. ج) (٣٣) تفسيراً مغايراً تماماً. فبالنسبة إليهم، ليس هناك علاقة تركيبية

بين هذه الجملة (٦. ج) والتي يتصدرها الفعل؛ بالإضافة، فإنهم يعتبرون المركب الاسمي الذي تبدأ به الجملة «مبتدأ» مصطلح غامض لأنه يُطلق على مفاهيم متباينة (المتوكل ١٩٨٨، ص ١٠٩). وهذا المبتدأ - في نظرهم - مولد قاعديا في المكان الذي يظهر فيه على السطح، ويسند له إعراب الرفع بالابتداء أو ربما هناك عامل معنوي مسؤول عن هذه العملية. وهذا التفسير يؤدي حتما إلى الاستنتاج بأن الضمير المتصل بالفعل (ـ وا) هو الفاعل المنطقي للجملة، مما يجعله يحمل إعراب الرفع (انظر عقال ١٩٩٢). لكن هذا التحليل، رغم كفايته الوصفية، يواجه مشكلتين أساسيتين: أولاً، على مستوى اكتساب اللغة، كيف يمكن إقناع المتعلم أن الجمل من قبيل (٦. أ) (٣٤) و(٦. ج) مستقلة بعضها عن البعض ولو أنها تفيد نفس المعنى؟ ثانياً، لماذا يُسند للضمير المتصل في (٦. ج) وظيفة الفاعل ووظيفة التطابق في (١٦) (٣٥)؟ (٣٦). ويمكن الرد على انتقادات أحمد مخوخ حسب التحليلات المتنوعة داخل هذه المقالة:

- لم يعد المبتدأ، هذا المركب الاسمي الذي تبتدئ به الجملة، مصطلحا غامضا.
- سيكون من الطبيعي أن يولد هذا المبتدأ قاعديا في المكان الذي يظهر فيه على السطح؛ وقد أظهرت التحليلات أن نقل الفاعل إلى الموقع قبل الفعل يقود حتما إلى تغيير الوظيفة النحوية.

- عندما يُسند إلى المبتدأ إعراب الرفع بالابتداء، في عرف النحاة، فلأنهم لم يضعوا اليد على تفسير منطقي لهذا الأمر؛ ولم تكن اللسانيات الحديثة في منأى عن هذا المشكل لأنها بدورها تتحدث عن إعراب التجرد / عدم وجود ما يدل على الزمن في أغلب المبتدآت / تأثير إعرابي غير متحقق صوتيا... الخ.

- الاعتراف بالكفاية الوصفية لتحاليل النحاة في هذا المجال؛ غير أن إضافة التحليل بالبطاقة النحوية، كما ورد في المقال، سيعمق هذا الاعتراف (الانتقال من الوصف إلى التفسير).

- أدرجت المقالة التحليل بالبطاقة النحوية حتى ينتقل (هذا التحليل) من منطق الوصف إلى منطق التفسير، وبيّنت كيف أن عناصر عقدة العدد في عجرة المطابقة تحدد بدقة الضمير عن اللاصقة العددية؛ وعلى هذا الأساس، يُرجح أن تكون عناصر عقد المطابقة مجتمعة في بطاقة معطاة لمكون عامل (المبتدأ مثلا، أو الفعل)، هي ما يشكل الضمير؛ ولهذا فاللاصقة في فعل الجملة (١. ج) - التي هي (ـ وا) - ليست فاعلا

ضميراً، وإنما لاصقة عددية؛ إذن عندما ينتقل الفاعل من موقعه الأصلي إلى موقع يسبق الفعل، فإننا نتقل من جملة مستقلة إلى جملة أخرى مستقلة: وحالما يبدأ انتقال الفاعل، يولد الضمير يسار الفعل حيث يملأ موقع الفاعل وتظهر مقولة جديدة بحكم الإعراب الجديد الذي يُسند إليها قبل الفعل، هي مقولة: المبتدأ.

نتيجة التحليل:

هل سنقر بما ذهبت إليه التحليلات التوليدية التي تتعامل مع بنية سطحية ذات بناء/ (تمثيل) عاملي: ف. س. ٠ س. ١، وبنية عميقة ذات بناء/ (تمثيل) عاملي: س. ٠ ف. س. ١ (تقديم الفاعل على الفعل والمفعول)؟ وما نوع البناء/ (التمثيل) العاملي الذي يوافق الجملة الابتدائية (التي تتضمن خبراً فعلياً) في الاستعمال العاملي؟ لا يُقر تحليل هذه المقالة بوجود بنية عميقة وبنية سطحية، بل يؤكد وجود نمطين مستقلين من البناء/ التمثيل، هما: (ف. س. ٠ س. ١)، و(س. م. + ف. س. ٠؛ حيث: [ف. س. ٠] = س. خ/ إذن: س. م. + س. خ)؛ ويعني هذا الأمر لحن البناء/ التمثيل الثالث: * س. ٠ ف. س. ١ (تقديم الفاعل على الفعل والمفعول)؛ وهكذا يتفق تحليل هذه المقالة مع تحليل الاتجاه النحوي العربي الذي يرى أن البناء الأول هو عبارة عن جملة فعلية؛ أما البناء الثاني، فهو جملة اسمية ذات خبر يتكون من جملة فعلية؛ غير أن البناء الثالث لا وجود له.

البطاقة النحوية والقوة الإعرابية والدور الإعرابي:

سنبدأ بأمثلة مكررة، هي:

(٤)

ج. زيدٌ جلس

أ. زيدٌ جالس

إن الفرق بين خبر الجملتين يقود إلى استعمال بطاقة واحدة في تحليل (٤، أ)، وبطقتين في تحليل (٤، ج):

(٥١)

جالسٌ.	زيدٌ:
	الشخص:
	٠٣.

العدد:	مفرد.
الجنس:	مذكر.
التعيين:	معرف علم.
الإعراب:	تسريب إعراب الرفع للخبر.

(٥٢)

جلس.		زيد:	
هو	الضمير:	.٠٣	الشخص:
.٠٣	الشخص:	مفرد.	العدد:
مفرد.	العدد:	مذكر.	الجنس:
مذكر.	الجنس:	معرف علم.	التعيين:
الماضي	الزمن:	تسريب إعراب الرفع للخبر.	الإعراب:
إسناد إعراب الرفع للضمير الفاعل.	الإعراب:		

يوجد الفرق بين (٥١) و(٥٢) في كون التركيب (٤. أ) يملك قوة إعرابية واحدة تستلزم بطاقة نحوية واحدة يُسرب، من خلالها، المبتدأ للخبر إعراب الرفع؛ بينما يملك التركيب (٤. ج) قوتين إعرابيتين يُسرب، من خلال القوة الأولى، المبتدأ للخبر إعراب الرفع، ويُسند، من خلال القوة الثانية، الفعل للفاعل (الضمير) إعراب الرفع؛ وهذا ما تم توضيحه عند التمييز بين قوة إعرابية أولى (تسريب إعراب الرفع للخبر في (٤. ج)) وقوة إعرابية ثانية (إسناد الفعل إعراب الرفع للفاعل (الضمير) من داخل الجملة في (٤. ج))؛ غير أن تسريب إعراب الرفع للخبر في (٤. ج) يكون مشروطاً بالمحلية التي تعتبر إعراب الفعل بمنزلة إعراب مؤقت يشغل مكان أو محل المكون الأصلي الذي هو الخبر الاسمي؛ وسيكون التركيب عبارة عن الامتداد

الحاصل بين مكونات الجملة عن طريق تشغيل البطاقات النحوية الصادرة عن القوى الإعرابية؛ ومتى انعدمت القوة الإعرابية - في نقطة معينة من التركيب - تنعدم البطاقة النحوية كذلك، وهو ما يستشرف نهاية التركيب (التنبؤ بنهاية التركيب) خصوصاً إذا لم يحضر الإعراب الحر المرتبط بالحرف (إعراب الحروف). إن كل من أراد أن يعود إلى الإعراب العاملي، يسهل عليه سبر أغوار الجملة (٤. ج)، فنقول في إعراب مكوناتها عاملياً:

(٥٣) زيد: مبتدأ مرفوع، وعلامة (وجه) الرفع هي الضم في آخره؛ وجلس: فعل ماضٍ؛ والفاعل متشكّل من اجتماع عناصر عقد عجرة المطابقة (انظر بطاقة الفعل النحوية في (٥٢))؛ والجملة الفعلية في محل خبر المبتدأ الذي تسرب إليه الرفع من بطاقة المبتدأ بدليل وجود علاقة التساوي التركيبي بين الخبر الذي هو جملة فعلية في (٤. ج)، والخبر الاسمي (المفرد) في (٤. أ)؛ ثم إن الفهم الرياضي للمحلية النحوية في: (٧) س م. ف. س؛ حيث: ف. س = س خ / (إذن: س م. س خ) يجعل [ف. س] = [س خ] مما يؤدي إلى توزيع تكاملي يشرح كيف أن أحد الخبرين بعد المكون «زيد» يظهر ويختفي الآخر تجنباً للحن في:

(٥٤)

×ب. زيد جلس جالس

×أ. زيد جالس جلس

كيف يتسرب الإعراب إلى الخبر ببساطة المبتدأ مع ابتعاد العلاقة؟ يتكون الخبر الفعلي من الجملة [ف. س] التي تخلق إعراباً داخلياً بواسطة بطاقة الفعل النحوية؛ غير أن علاقة التساوي والتوزيع التكاملي بين الخبرين [س خ] في (٤. أ) و[ف. س] في (٤. ج) يقتضي ارتفاع المحل بغض النظر عن المكون (المكونات) الذي يشغله؛ ويبدو أن بطاقة الاسم النحوية تتحفز للقيام بتسريب الإعراب في الحالة التي تصطدم ببساطة ثانية (لاسم آخر) تحمل عناصر عقد عجرة المطابقة المنتقاة نفسها؛ وهكذا نحصل على نتيجتين تتطلبان في الواقع دراسة مستفيضة؛ وترتبط الأولى بكون النظرية العاملية العربية هي نظرية محلية تأخذ بعين الاعتبار الرتب المحفوظة وغير المحفوظة، والثانية بكون العلامة الإعرابية (الإعراب) ليست عنصراً من عقد عجرة

المطابقة في البطاقة النحوية للاسم، بل تكتفي هذه البطاقة بتيسير نقلها (العلامة) من الاسم الأول إلى الاسم الثاني خلافاً لما نجد في تراكيب الإضافة التي تتضمن مضافاً إليه يكون دائماً مجروراً حيث تكون بطاقة المضاف النحوية غير مفعلة؛ إلا أنه يصعب تحديد مصدر حركة الرفع في المبتدأ، ويسهل تفسير كيف تُنقل منه إلى الخبر.

ما معنى التنبؤ بنهاية التركيب؟ سنلاحظ أن المثالين (٤. أ) و (٤. ج) يتضمنان مكونات تملك بطاقات نحوية كما هو مبين في (٥١) و (٥٢)؛ غير أن الجملة (٤. أ) تحتوي على بطاقة واحدة تفسر نوع العمل فيها الذي هو عبارة عن قوة واحدة (بطاقة واحدة) تُخبر عن العمل البسيط الذي سينتهي بسرعة لأنه محدود؛ في حين، تحتوي الجملة (٤. ج) على قوتين (بطاقتين) تُخبران عن العمل المركب الذي سيكون ممتداً (مضاعفاً):

٥٩ أ. استقدم الخليفة الشاعر.	٥٥ زيد الفاضل جلس.
ب. قدم الشاعر.	٥٦ [زيد (بطاقة)] [الفاضل (بطاقة)] [جلس (بطاقة)] [ضم].
٦٠ أ. حزنّت الأميرة.	*٥٧ أ. زيد الفضلاء جلس.
ب. أحزن الخليفة الأميرة.	ب. زيد الفاضل جلسوا.
	٥٨ يجلس زيد الفاضل.

ويمكن أن نحصل على أكثر من دور نحوي في بطاقتين، في مثل الجملة (٥٥): دور أول في البطاقة الأولى للمكون «زيد» الذي يربطه بالمكون «الفاضل» في إطار علاقة المطابقة الاسمية: تابع / متبوع، ودور ثان في البطاقة الأولى للمكون «زيد» الذي يربطه بالمركب الفعلي الجزئي «جلس» في إطار علاقة المطابقة الاسمية المحلية: س م. س خ، ودور ثالث في البطاقة الثانية للمكون «جلس» الذي يربطه بالفاعل المستتر في إطار علاقة المطابقة الفعلية: ف. س ٠؛ ويصف هذه البطاقات التمثيل (٥٦) الذي يوضح بأن الأمر يتعلق ببطاقتين نحويتين فقط يملك الاسم واحدة والفعل أخرى؛ لكن الوقائع اللغوية تؤكد أن البطاقة الواحدة في الاسم «زيد» في (٥٦) تملك دورين نحويين، وإذا لم نعر الاهتمام إلا لدور واحد في الاسم

«زيد» في (٥٦) قد نقع في اللحن^(٣٧) في الجملتين (٥٧*أ-ب) الذي كان سببه اشتغال جزء من بطاقة المكون «زيد»؛ فقد رُبط المكون «زيد» بالمكون «جلس» فقط في (٥٧*أ)، ورُبط المكون «زيد» بالمكون «الفاضل» فقط في (٥٧*ب)؛ والواجب أن يُربط المكون «زيد» بالمكونين معا «الفاضل» و«جلس». ولا يحمل المكون «الفاضل» بطاقة نحوية، الشيء الذي يجعله متأثراً فقط وليس مؤثراً مما يُخبر بنهاية التركيب؛ بل يقود ظهور مكون آخر يحمل بطاقة نحوية، مثل المكون «جلس» في الجملة (٥٥)، إلى التمديد من فيزيائية التركيب لأن البطاقة النحوية تحتاج إلى مكون آخر تعمل من خلاله على إسناد الإعراب أو تسريبه. ويمكن للفاعل أن يصبح قوة إعرابية عندما يحمل بطاقة نحوية في مثل جملة (٥٨)، فيصبح المكون «الفاضل» تابعا لزيد من خلال بطاقة تطابقية اسمية تربطها.

إذن نستطيع أن نميز بين عمل الفعل وعمل الاسم: يملك الفعل هوية مقولية خاصة تختلف عن هوية الاسم حيث يتمتع بـ [+ف] [-س]، التي تمكنه، في أثناء دخوله التركيب، من تشكيل بطاقة نحوية تنتقي عناصر ملائمة من عقد عجرة المطابقة؛ ثم يتشكل الضمير والزمن في موازاة مع ذلك، فيكون الفعل جاهزا لإسناد الإعراب للفاعل الذي إن كان ظاهرا يُلغي الضمير.

أما الاسم فيملك هوية مقولية مغايرة للفعل حيث يتمتع بـ [-ف] [+س]، التي تمكنه، في أثناء دخوله التركيب، من تشكيل بطاقة نحوية تنتقي عناصر ملائمة من عقد عجرة المطابقة؛ ولا يتشكل الضمير ولا الزمن من هذه العناصر المنتقاة، بل يشتغل الاسم بالمطابقة غير الزمنية؛ ثم نستخلص من هوية الفعل والاسم المقوليتين أن الإعراب الأساس في اللغة العربية يتم بطريقتين مختلفتين:

- طريقة الإسناد التي يتميز بها الفعل بفضل بطاقته النحوية التي تتضمن عنصر الزمن الذي يُؤثر بقوة في الفاعل فيرتفع؛ إلا أن توسط الفاعل بين الفعل والمفعول يُشكل حاجزا يُخفض من قوة الزمن فينتصب المفعول. وتدل رواثر متعددة على هذا السلوك اللغوي في أثناء اتصال مفعول به معين بالفعل أو ابتعاد الفاعل عنه، فيرتفع الأول وينتصب الثاني وذلك إذا حل الفاعل محل المفعول ينتصب لبعده عن القوة الزمنية، أو إذا حل المفعول محل الفاعل يرتفع لقربه من القوة الزمنية، في الجملتين (٥٩أ-ب) أو الجملتين (٦٠أ-ب). إن الإعراب الذي يصدر عن الزمن في الفعل

هو إعراب إسناد، عكس الإعراب الذي يصدر عن الاسم الذي هو إعراب تسريب كما في الطريقة الثانية (التسريب)؛ ولهذا يُسند الفعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول. - طريقة التسريب التي يتميز بها الاسم لأنه يتضمن في بطاقته النحوية المطابقة الخالية من الزمن؛ فيحمل (الاسم) إعراباً معيناً يحاول تسريبه إلى الاسم الذي يتطابق معه تركيبياً في مثل حالات الابتداء والتبعية.

إعراب بنيات تركيبية أخرى:

تقود تراكيب الإضافة، عند الجمع بين اسمين هما المضاف والمضاف إليه، إلى التوهم بأنها تنتمي إلى طريقة التسريب التي يتميز بها الاسم في علاقته التطابقية مع اسم آخر:

أ. كتاب الطالب.	أ. لم يخرج / لم يخرجوا.
ب. كتاب (ل) الطالب.	ب. إن الرجل قادم / إن الرجال قادمون.

وفصل حاجز بين المضاف والمضاف إليه فيلغي دور البطاقة النحوية في (٦١) أ-ب)؛ وهذا ما يفسر دائماً كون المضاف إليه مجروراً بسبب تعويض إعراب المطابقة الاسمية (التسريب) بإعراب الجر؛ إذن يمكن التمييز عموماً بين إعراب البطاقة المرتبط بالإسناد في الفعل أو التسريب في الاسم، وإعراب الجر الذي يرتبط بالأثر الذي تُحدثه قوة الحروف الإعرابية؛ لأن الحرف المضمّر أو الظاهر (في الإضافة)، والحرف الظاهر قبل الفعل أو الاسم، لا يملك بطاقة نحوية بسبب هويته المقولية التي هي من نوع [ف-] [س-]، والتي تروّزها وقائع لغوية متعددة في (٦٢) أ-ب)؛ فلا يوجد في (٦٢) ما يدل على إمكان استخراج عناصر من عقد عجرة المطابقة في الحرفين (لم) و(إن) لأنها لا ينتقيان العناصر المناسبة في:

(٦٣)

عجرة المطابقة:

عقدة الجنس		عقدة العدد			عقدة الشخص		
مؤنث	مذكر	جمع	مثنى	مفرد	٣	٢	١

ويواجه هذا التحليل مشكل الإضافة التي تتضمن رأساً مشتقاً:

<p>٦٧) أ. ضُربَ عمر. ب. ضُربَ فاطمة</p>	<p>٦٤) أ. قدوم علي. ب. ضُربَ زيد عمرا. ج. ظنَّ عمر هنداً حزينة.</p>
<p>٦٨) أ. ضربَ عمرا ب. ضربه عمرا ج. ضُربَ عمرو *د- ضربَ [هو] عمر</p>	<p>٦٥) أ. قدِم علي. ب. ضربَ زيد عمرا. ج. ظنَّ عمر هنداً حزينة.</p>
	<p>٦٦) أ. قدوم الرجال. ب. ضُربَ النساء عمرا. ج. ظنَّ عائشة هنداً حزينة.</p>

وهكذا نلاحظ أن رؤوس المركبات (٦٤ أ-ب-ج) تملك بنية محورية تجعلها تتشابه مع الرؤوس الفعلية في (٦٥ أ-ب-ج)؛ ويسهل اكتشاف كيف أن المصدر المضاف لا يتأثر بالمطابقة لأنه لا يتضرر عند تغيير الفاعل في (٦٦ أ-ب-ج)؛ ولا يحدث الضرر كذلك إذا أضيف المصدر إلى غير فاعله لأن المفعول سيتحول حينئذ إلى مضاف إليه في (٦٧ أ-ب): لم يحدث الضرر لأن تغيير عنصر المطابقة [+مذكر] لمكون «عمر» (غير الفاعل) في (٦٧-أ) بعنصر المطابقة [+مؤنث] لمكون «فاطمة» (غير الفاعل) في (٦٧-ب)، لم يتأثر بالمطابقة. ويعمل المصدر في (٦٦-أ) عمل الفعل اللازم «قدم» الذي لا يحتاج إلى مفعول به في (٦٥-أ)؛ غير أن حذف الفاعل في (٦٧-أ) قاد المفعول به إلى احتلال الموقع الذي كان الفاعل يحتله في (٦٥-ب)، فأصبح المكون «عمر» المنصوب مجروراً مما يقود إلى احتمالات، تمثلها الأمثلة (٦٨ أ-ب-ج-د*): نجد في الاحتمال الأول أن الفاعل جاء ضميراً مستتراً في (٦٨-أ) تقديره «هو» في (٦٨-د) مما يحول الجملة إلى (٦٨-ب)؛ لكن الجملة (٦٧-أ) لا تتضمن الضمير؛ وهكذا يسقط هذا الاحتمال بسبب غياب الضمير في (٦٧-أ) ولحن الجملة (٦٨-د). ونجد في الاحتمال الثاني أن الجملة (٦٧-أ) ارتبطت بالجملة (٦٨-ج) مثلاً التي هي جملة مبنية

للمجهول حسب تعبير النحاة، فحذف الفاعل ليعوض بالمفعول به الذي أصبح نائب الفاعل؛ وستكون النتيجة أن الجملة (٦٧- أ) هي جملة أثر مصدرها مباشرة في المكون الذي بعده ليأخذ دور الفاعل أو ما يقوم مقامه.

يبدو أن بطاقة المطابقة غير مفعلة بين (٦٤) و(٦٦) مما يمنع تسريب الإعراب ويفرض تحليل الإعراب الحر الذي لن يُقدم جديدا بالنسبة إلى التراكيب التي توضح بالخصوص ظهور المفعول المنصوب في (٦٤.ب.ج) و(٦٦.ب.ج) حيث تفترض وجود قوة زمنية تُسند الإعراب إلى شبكة محورية؛ غير أن هذا التحليل لا ينسجم مع ما ذهبت إليه هذه الدراسة لأن العمل قد يكون بواسطة البطاقة النحوية أو يكون حرا بالحرف؛ وهكذا نستنتج بأن المركبات الإضافية ذات رأس مشتق تُسند إعراب الجر للفاعل بواسطة الزمن الخارق للبطاقة النحوية، أي بواسطة زمن لا يمت بصلة إلى البطاقة النحوية (المطابقة)، فنستنتج أن الزمن الخارق للبطاقة النحوية يرتبط بشبكة محورية مشابهة لشبكة الفعل المحورية (إعراب الإسناد)؛ كما أن انعدام البطاقة النحوية يرتبط بشروط تشبه تلك التي رأيناها في الإضافة برأس جامد حيث يكون الفاعل دائما مجرورا:

(٦٩) «حيث هو فاعل، هو مضاف إليه كذلك»،

ثم سنطبق، وفق هذا القانون، إعرابا عامليا على الاسم المجرور بعد المشتق في (٦٤.ب)، هو:

(٧٠) زيد: فاعل مجرور: فاعل بفضل الشبكة المحورية التي يُحدثها الزمن، ومجرور بسبب انعدام البطاقة وتشابه التركيب مع الإضافة برأس جامد.

إذن لم يعتمد هذا التحليل التصور الذي يقول إن الفاعل يكون دائما مرفوعا، بل قد يأتي مجرورا كما هو مبرهن عليه في هذه الفقرة.

تتعدد نماذج احتكاك الاسم الأول باسم آخر (ثان) فتبرز افتراضات دراسة التركيب بطريقة مغايرة:

(٧٤) أ.. مات الرجل الحسنة	(٧٧) أ.. الدار.
أخلاقه.	ب.. داري.
ب.. ماتت المرأة الحسنة	
أخلاقها.	
(٧١) مات الرجل الحسن	
خلقهُ.	

*٧٨ الداري.	٧٥) أ.. ماتت المرأة الحسنة الخلق. ب.. ماتت المرأة الحسنة الأخلاق.	٧٢) أ.. مات الرجل حسن الخلق. ب.. مات الرجل الحسنُ الخلق.
٦٤) ب.. ضرب زيد عمرا.	٧٦) ضرب الرجل عمرا.	٧٣) حَسُنْ خَلْقُ الرَّجُلِ.

إن الأصل هو أن يسرب الاسم الأول للاسم الثاني الإعراب بواسطة المطابقة، وحين يحول حائل بين هذين الاسمين ينشأ الإعراب الحر لأن حرف الجر يقف سدا أمام المطابقة؛ وهذا ما يفسر ارتفاع المكون (خلق) في الجملة (٧١) بسبب تأثير المطابقة، وانجرار المكون (الخلق) في المثالين (٧٢ أ-ب)؛ وحين تتحول الصفة المشبهة في الأمثلة (٧١) و(٧٢) إلى فعل فهي تعمل في الفاعل في مثل (٧٣)؛ وهذا يدل على أن ارتفاع الفاعل في (٧٣) له علاقة بالمطابقة وإن كنا ركزنا على دور الزمن المركزي في الفعل في الرفع؛ غير أن هذا الأمر لم يجنب عن دراستنا دور المطابقة في الفعل حين قسمناها إلى مطابقة قوية وأخرى ضعيفة. ونظير ذلك أن المصدر العامل يسند إعراب الجر باستمرار لفاعله بسبب غياب المطابقة في (٦٤ - ب) لأن المطابقة النحوية في المكون (ضرب: المصدر) لاغية أو غير مفعلة فتتج عن ذلك سلوك الجر الذي يبرر الإضافة برأس مشتق هو المصدر. وكلما تأملنا الأمثلة (٧٤ أ-ب) و(٧٥ أ-ب)، سنلاحظ أن فاعل الصفة في (٧٥) مرفوع، وفي (٧٦) مجرور مما يجعل البطاقة النحوية لـ (٧٥) تتسم بـ [+رفع]، ويجعلها في (٧٦) تتسم بـ [-رفع] ما دامت البطاقة غير مفعلة أو حال بين اسمها والاسم الثاني حائل (حرف الجر المضمرة). وفي المثال (٦٤ ب)، إذا وُضع المعرف بـ «ال» مكان (زيد)، نحصل على الجملة (٧٦)، ونكون قد أضفنا إلى الفاعل التعريف على غرار الصفة في (٧٥)؛ غير أن حالة الجر الدائم في فاعل المصدر المقترن بـ «ال» في (٧٦) أو فاعل المصدر الذي لا يتوفر على «ال» في (٦٤ - ب)، تجعل «ال» للتعريف فقط. أما «ال» في الأمثلة (٧٤) و(٧٥) قد يكون لها ارتباط قوي بالمطابقة؛ لكن يلزم الحذر من المطابقة:

- حصل التطابق بين الفعل (مات/ ماتت) والمرأة في (٧٤) و(٧٥)، وكذا في

الأمثلة (٧١) و(٧٢) مما يجعل إعراب الرفع يؤثر في فاعل الصفة الذي لا يضم «ال»، أما فاعل الصفة الذي يضم «ال» يكون مجروراً.

- عند حصول «ال» في فاعل المصدر في (٧٦)، فهو للتعريف فقط؛ وهذا التعريف لم يحضر في فاعل المصدر في (٦٤- ب) رغم أن الفاعلين معا في المثالين مجروران دائماً. قد لا يعطي مثل هذا التحليل الأهمية لحرف الجر المضمّر بين الصفة وفاعلها والمصدر وفاعلها. إن المهم، في حالة الجر، أن البطاقة غير مفعلة أو ملغاة فتولدت سمة [-إعراب]. ويُطرح سؤال آخر: لماذا، حين يرتبط فاعل الصفة بمضاف إليه ضمير^(٧٨)، يحذف «ال» في هذا الفاعل في الأمثلة (٧٤) و(٧٥)؟

يمكن الإقرار بصحة المثالين (٧٧ أ- ب)، ولحن المثال (*٧٨)؛ إذن: إن حذف «ال» من فاعل الصفة في حالة إضافته إلى ضمير هو أمر منطقي؛ فحضور الضمير (المضاف إليه)، يلغي «ال» في فاعل الصفة مما يجعل المجال مفتوحاً أمام تأثير المطابقة التي تهيكّل الزمن، فيخلق بدوره شبكة محورية للصفة المشبهة العاملة. وينعدم هذا التأثير (تأثير المطابقة) في فاعل المصدر الذي يكون دائماً مجروراً بسمة [-إعراب]. إن فاعل الصفة يستعين بالضمير (المضاف إليه) لفسح المجال أمام تأثير المطابقة أو إغلاقه (الرفع أو الجر). والمطابقة في المثال (٧١) ليست خالصة، بل متولدة من تأثير الزمن: قوة الزمن الفعلية، من خلال البطاقة النحوية للفعل، ترفع الفاعل عن طريق الإسناد، ويؤثر الفاعل بدوره في الصفة من خلال البطاقة النحوية للاسم عن طريق التسريب؛ أما فاعل الصفة (خلقه) الملتحم بالضمير المضاف إليه فيتأثر بمطابقة الصفة (الحسن) بالفاعل (الرجل) الذي يحمل إعراب الرفع المتولد أصلاً عن الزمن في الفعل (مات)؛ إذن فالمطابقة الاسمية في المثال (٧١) صنعها الزمن أصلاً ليصل تأثير كل ذلك إلى فاعل الصفة المقترنة بالضمير. ويواجه هذا التحليل كذلك مشكل آخر يرتبط بالإعراب الدخيل على الجمل الابتدائية بإضافة الفعل الرابط كان:

(٧٩)

أ. زيد قوي.	ب. إن زيدا قوي.	ج. كان زيد قويا.
د. جاء زيد القوي.	هـ. استمر زيد قويا.	

عند مقارنة الأمثلة (أ) و(ب) و(ج)، نلاحظ كيف أن الإعراب المستعمل فيها يطرح مشكلاً رئيساً: يسهل تطبيق البطاقة النحوية على المثال (أ) أو ما سميناه إعراب التسريب، ويمكن تطبيق الإعراب الحر على المثال (ب) لأن «إن» حرف، لا يملك بطاقة نحوية، أدخل تغييرات على الإعراب السابق المرتبط بالبطاقة النحوية. أما المثال (ج) فإنه يملك تحليلين:

+ إعراب بالبطاقة النحوية الفعلية، أو ما يسمى بإعراب الإسناد، التي ألغت العمل بالبطاقة النحوية الاسمية في (أ). وتوجد روائز متعددة تدل على هذا الأمر، من مثل قبول فعل الرابط كان أن يُعرب مثل إعراب الفعل «قال» فيتصرف إلى الماضي والمضارع والأمر، ويقبل نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، ويقبل الجزم... الخ؛ فهي روائز متعددة تجعله ينتمي إلى فئة الأفعال لأنه يملك مثلها بطاقة نحوية فعلية ترفع الفاعل، وتشتغل بالتطابق في:

٨٠ أ. الأولاد كانوا يمارسون الرياضة.

* ب. الأولاد كان يمارس الرياضة.

وعليه، يكون المكون «زيد» فاعلاً، والمكون «قوي» مفعولاً به في المثال (ج)، فيرتفع الفاعل ببطاقة الفعل «كان»، وينتصب المفعول لأن الزمن وصل إليه ضعيفاً عبر وساطة الفاعل.

+ إعراب حر حيث إن الجملة (ج) تشبه الجملة (ب) ويصبح فعل الرابط «كان» يملك التأثير الذي نجده في الحرف «إن» (مع اختلاف في التأثير الإعرابي الذي يحدثانه)، والدليل هو المثال (د) الذي أدخل فعلاً عادياً على المثال (أ) الذي يضم المبتدأ والخبر، فكانت النتيجة أن فقد الخبر وظيفته الأصلية ليصبح تابعا للفعل مما يؤكد أن «كان» لها وضع اعتباري خاص يجعلها تدخل على الجمل المكونة من المبتدأ والخبر؛ وإذا وُجد فعل آخر يستطيع أن يدخل على الجملة المكونة من المبتدأ والخبر، تكون له وضعية الفعل الرابط نفسه؛ إذن ستكون وظيفة «كان» أنها زمن يدخل على المبتدأ والخبر، ولا علاقة لهذا الزمن برفع الفاعل ونصب المفعول. ويطرح التحليل الأخير للفعل الرابط «كان» إمكان اعتبار هذا النوع من الأفعال مالكة لزمن خارق للبطاقة النحوية مثل ما رأينا في أمثلة (٦٤) و(٦٦) الإضافية التي يملك المضاف فيها زمناً خارقاً للبطاقة النحوية؛ وينتمي إلى فئة الفعل الرابط «كان» كل فعل يدخل على المبتدأ والخبر.

ملحوظة: قد نتساءل: كيف يتسرب الإعراب في الجمل التي يتقدم فيها الخبر على الرابط «كان» واسمه؟

نستبعد الحديث عن إعراب التسريب وإعراب الإسناد ببطاقة نحوية فعلية نظراً لما ذكر أعلاه. إن المرجح هو اعتماد ما يسمى الإعراب الحر بالزمن الخارق للبطاقة النحوية الذي يحدثه تأثير الرابط «كان» في موقع يملك رتبة محفوظة (موقع خبر «كان»); فتقدم الخبر على الرابط «كان» واسمه يجعله يحمل معه موقعه وإعرابه دون أن يحدث تغيير في الجملة باستثناء ما نلاحظه من تقديم مكون معين.

تركيب عام:

إن وضع خاتمة تركيبية لهذا الجزء من الدراسة، يتطلب ضرورة توضيح العلاقة التي تربط النظرية العاملة بما تم إنجازه؛ وبتعبير آخر، يجب أن نجيب عن السؤال التالي: أين يتجلى البعد اللساني للنظرية العاملة النحوية (العربية) من خلال هذا الجزء من الدراسة؟ لعل الجميع يعلم الطريقة التي تشرح بها النظرية العاملة العلاقات التركيبية بين عناصر الجملة، ثم الطريقة التي تبين الإعراب في جانبه التقني؛ لكن الدراسة الحالية تتمتع بمزايا، أهمها:

- الابتعاد عن الأدوات المركزية التي تُحلل بها اللسانيات المعاصرة التركيب؛ فهذه الدراسة مثلاً لا تُؤمّن بنظرية س (سين خط) التوليدية، ولا بعمليات الإصعاد لمكونات التركيب بهدف فحص الإعراب، ولا بالفحص نفسه... الخ.

- الانتباه إلى البنية الداخلية للتركيب التي تنتج عن العلاقات البنوية بين مختلف المكونات مما يُعطي نفساً جديداً للنظرية العاملة بالمزج بين مراحل: الملاحظة والوصف والتفسير.

- إسناد الإعراب أو تسريبه إلى مكونات التركيب بواسطة البطاقة النحوية التي تُحافظ على دوره الرئيس في تسويغ عمليات النطق؛ ولا يُمكن لجميع مكونات التركيب أن تملك بطاقة نحوية خاصة بها، بل تملكها فقط المكونات التي تُشكل قوة إعرابية تضطر من خلالها إلى إسناد الإعراب أو تسريبه.

- اعتبار مكونات التركيب منتظمة بشكل خطي من خلال العلاقة البنوية بينها؛ لكن البطاقة النحوية هي دليل على لا خطية التركيب عموماً لأن المكونات التي تُعتبر

قوة إعرابية تستلزم معلومات لا خطية.

وهكذا نصل إلى اشتغال عاملي للنحو بمواصفات علمية لسانية حديثة برهن عليه ما تم إنجازه في هذه الدراسة؛ ولهذا يُحقق هذا النموذج كفايته الإعرابية من خلال قدرته على التعامل مع تراكيب متنوعة؛ فهذه بعض التحاليل البسيطة التي قاد إليها تأمل البطاقة النحوية وما ينتج عنها من إعراب بالإسناد أو إعراب بالتسريب، أو تلك التي قاد إليها تأمل الإعراب الحر؛ وكلما تعددت نقط وجود البطاقة النحوية والحروف التي تسند الإعراب الحر امتد التركيب وشغل مساحة فيزيائية مهمة، والعكس صحيح.

الهوامش:

(١) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٩ :

تعتبر قوله: «لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا» عصب هذا الاستشهاد. انظر: ص. ٤٣.

(٢) الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص. ١٨٦.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام (جمال الدين)، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨، ص. ٦١٥.

(٤) يرجى الاطلاع على المراجع التالية:

1) Dubois (jean), «grammaire structurale du français», 1 nom et prénom, Paris, Larousse, 1965, 2 le verbe, paris, Larousse, 1967.

2) Gross, Maurice 1982, une classification des phrases figées du français, revue québécoise de linguistique, pp. 151-185, vol. 11, N° 2, Montréal : presse de l'université du Québec à Montréal (UQAM).

3) Gross, Maurice, les phrases figées en français, (L'information grammaticale) 59, Paris, Année 1993, pp. 36-41 (L'Information grammaticale, fondée en 1979 par le professeur Guy Serbat, publie quatre fascicules trimestriels consacrés aux questions de langue. Si la plus grande part des articles concerne le français ancien et moderne, la revue a pour vocation de s'intéresser à la diversité des langues, sous tous leurs aspects).

4) Gross, Maurice, Sur les phrases figées complexes du français, langue française, No 77, février 1988 (pp. 47-70).

5) Gross, M. 1968-77-90, Grammaire transformationnelle du français. Vol. 1, Syntaxe du verbe, Vol. 2, Syntaxe du nom, paris : Larousse, puis Cantilène, Distribution Distique, Vol. 3 : Syntaxe de l'adverbe, paris : ASSTRIL.

6) Gross, M. 1975, Méthodes en syntaxe- Régime des constructions complétives. Paris : Hermann.

7) Gross, Maurice, 1988, les limites de la phrase figée, langages 90, pp 7-22.

- 8) Harris, Zellig 1976, Notes du cours de syntaxe, paris : le Seuil.
- 9) Harris (Zellig s), Discourse Analysis, revue : language n° 28, 1952 (tra. Fran. Dans la revue langage n° 13, paris, didier-Larousse).
- 10) Harris (Zellig s), «mathematical structures of language», New York, Wiley, 1968 (tra. Fran. Structures mathématiques du langage, paris, 1971).
- 11) Introduction à l'analyse textuelle, Robert Lafont et Françoise Gardes-Madray, collection, 'langue et langage' Larousse, 1976. Voir : l'analyse du discours selon la méthode distributionnelle ; p.p.26.40.
- 12) Revue Langages, n° 37, paris, Didier- Larousse, 1975.

(٥) الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، القاهرة ١٩٨٨، ص. ص. ٢٠. ٢١.

(٦) يمكن الاستئناس في تحديد الإسناد بمرجع:

علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان ٢٠٠٢، ص. ٤٥.

(٧) الكتاب، سيبويه، مصدر مذكور، الجزء الأول، ص. ٢٣.

(٨) المصدر نفسه، الجزء الاول، ص. ٢٣.

(٩) حسبها إذا أراد عنصر من عناصر الجملة أن يغير وظيفته النحوية أو أن يحتفظ بها، فنقول: قام زيد ولا نقول: زيد قام، ونحن نقصد تقديم الفاعل لأن هذا التقديم يخرج الجملة من كونها فعلية إلى كونها اسمية؛ وبهذا نتحدث عن نية المكون أو العنصر وفق الوظيفة النحوية التي يرغب فيها.

(١٠) تحدث تمام حسان عن الرتب وأمثلتها التي توجد في:

- اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص. ٢٠٧.

(١) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. ٢٣. ٢٤.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق، حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية،

بيروت ١٩٨٥، ص. ٧١.

(٣) الكتاب، سيبويه، الجزء الثالث، مصدر مذكور، ص. ١١.

(٤) اللمع في العربية، ابن جني، مصدر مذكور، ص. ٧٩.

(٥) نظرية العامل ودراسة التركيب، المنصف عاشور، صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد ٨

(سلسلة الندوات)، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١، جامعة تونس ١، كلية الأدب منونة، ١٩٩٢، ص. ٦٥.

(٦) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ٢١.

(٧) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ٢٣.

(٨) مفهوم الابتداء عند سيبويه، محمد شكري العراقي الحسيني، مجلة، التواصل اللساني،

المجلد الرابع، العدد الثاني ١٩٩٢، ص. ص. ٥٣. ٥٤.

(١٩) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. ٣٨٧.

(٢٠) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. ٢٣. ٢٤.

(٢١) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص. ١١.

(٢٢) للأمانة العلمية، استفدنا في هذا الطرح من أفكار محمد شكري العراقي الحسيني. ورغم

كونه تحدث عن البعد العملي للابتداء والبعد التكملي، إلا أننا اكتفينا هنا بالبعد الأول؛ أنظر:

- مفهوم الابتداء عند سيبويه، محمد شكري العراقي الحسيني، مجلة، التواصل اللساني،

مرجع مذكور، والقولة مأخوذة من الصفحة ٥٨.

(٢٣) كيف ستتعامل الدراسة مع مشكل آخر أجازه الكوفيون والأخفش أن المكون «زيد»

في الجملة «في الدار زيد» يجوز أن يعرب فاعلاً كما يجوز أن يعرب مبتدأ مؤخرًا، في حين أوجب

البصريون غير الأخفش ابتدائية؛ فالجار والمجرور في الجملة العربية هنا متعلق بالفعل (استقر في

الدار زيد) كما يراعي ما يدل عليه الظرف والجار والمجرور من الكون العام.

يبدو أن التقدير في هذا الموضع مناسبة لطرح تأويلات ترتبط بالموسوعة الثقافية للنحوي

الذي يحاول جاهدا فهم سلوك ظاهرة لغوية معينة؛ غير أنني ألاحظ أن حالة كون «زيد» في موضع

المبتدأ أو الفاعل، يرجح تشغيل البطاقة النحوية الاسمية أو الفعلية أو هما معا لتجوز الرأيين؛ وبما

أن منطق هذه المقالة يسير في اتجاه يوضح بناء الجملة الاسمية (الابتدائية)، سنلتزم بالتقدير الذي

يجعل المكون «زيد» مبتدأ دون رفض التقدير الآخر الذي يجعله فاعلاً.

ونبه القارئ إلى إشكال آخر يتعلق بالجملتين:

(٤) ج. زيدٌ جلس.

* (١٣) زيدٌ جلس.

إن الجملة (*١٣) ليست لاحنة من الناحية الاستعمالية والتركيبية؛ لكنها لاحنة من ناحية

الوصف اللغوي الذي تتبناه في هذه المقالة؛ فهي جملة ذات بناء عاملي (س م + س خ)، وليست

جملة ذات بناء عاملي (س + ف).

(٢٤) يلتبس الفاعل الضمير بعقد المطابقة، يقال في تاء خرجت = التاء فاعل / ويقال في ألف خرجا = الألف فاعل... الخ، إلا أن هذه اللواحق الفعلية تدل على العدد والجنس والشخص؛ إذن يفترض أن نتحدث عن الضمير المستتر على أساس أن جميع عناصر عقد المطابقة المتتقاة تشكله. أما إذا كان ضميرا بارزا، فإن صورته النطقية تجعله واضحا فنشير إليه لا إلى عنصر من عناصر عقد المطابقة. (٢٥) رغم أن التناظر حدث بين الاسم والفعل في الجملتين (١٦) و(١٨)، فإن موقع الخبر الاسمي يشغله الفعل وما يعمل فيه (الجملة).

(٢٦) الرحالي محمد، تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ٢٠٠٣، ص. ٤٢.

(٢٧) المقصود من تعبير «تقريبا» أن التوليدية تضيف إلى التجرد بالمفهوم العاملي التجرد الذي يرتبط بخبر (٢٠.أ).

(٢٨) يكون الفعل الماضي دائما مبنيا على السكون لشبهه الجذر؛ غير أني سأقوم ببسط مثال واحد فقط لتقديم الحجة على ما أزعم، هو: «كتب»: «كتب» + [] (صائت قصير / الفتحة)؛ فإذا أخذنا فعل «كتب» متصرفا إلى الماضي الغائب المفرد سنحصل على تصريف «كتب» الذي يتكون من شبه الجذر «كتب» + [] (صائت قصير / الفتحة) التي تشكل جزءا من التطابق؛ فقد تم ابتلاع السكون لأن الصائت القصير في حاجة إلى تأليف صوتي يجمعه بالصامت الذي يحمل السكون في غير موضعه ما دام أن السكون لا يلتقي بالصائت القصير.

(٢٩) ابن مالك، متن الألفية، دار المعرفة، الدار البيضاء ٢٠٠١، ص. ١٤، والبيتان مرقمان بالعددين: ٢٣٧ و ٢٣٨.

(٣٠) نستثني من هذا الأمر اتصال المفعول بالفاعل مباشرة مما يدل على التطابق الذي قد تفسره ظروف الفصل بين الفعل والفاعل في مثل: (جلت عاملة المرمر / جلّت المرمرة عاملة / جلا المرمرة عاملة). ستكون النتيجة أن المطابقة بين الفعل والمفعول في الجملة الثالثة هي مطابقة اختيارية بسبب وجود مطابقة أصلية بين الفعل والفاعل في الجملتين الأولى والثانية.

(٣١) تدل روائز المطابقة على أن علاقة الفعل بالمفعول هي علاقة ضعيفة، وهناك روائز أخرى تشير إلى هذه العلاقة الضعيفة؛ فعندما نؤكد أن قوة الزمن ترفع الفاعل وتصل ضعيفة إلى المفعول الذي ينصب، فإن الانتقال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول يفسر ذلك: إن جملة تتكون من ف. س. س. ١. تتحول إلى جملة أخرى هي ف. س. س. (على أساس النيابة) مما يظهر ارتفاع المفعول

- الذي حل في محل الفاعل فاتصل بالزمن مباشرة من خلال الفعل .
- (٣٢) السعيد الحسن، المقولات الوظيفية في الجملة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس / فاس، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ١٠، الطبعة الأولى، فاس ٢٠٠٥، ص. ٣٢٦.
- (٣٣) هذه الجملة هي: (٦. ج) الأولاد فتحوا الباب.
- (٣٤) وهذه الجملة هي: (٦. أ) فتح الأولاد الباب.
- (٣٥) وهذه الجملة هي: (١٦) جاءت البنت.
- (٣٦) مخوخ أحمد، العمليات التحويلية بين النحو العربي ونظرية المبادئ والبرامترات، مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة، سلسلة الندوات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، سلسلة رقم ١٠ / ١٩٩٧، ص. ٩٠.
- (٣٧) يمكن تجسيد هذه الأدوار الموجودة في التمثيل (٥٦) بدقة من خلال تعديل بسيط هو:
- (٥٦) مكرر: [زيد (بطاقة) ٢د] [الفاضل [يبتهد (بطاقة) ١د] [ضم]. حيث الرمز (٢د) = دوران؛ والرمز (١د) = دور واحد.
- (٣٨) هذه المعادلة هي [فاعل الصفة + الضمير] = [مضاف ومضاف إليه].

توضيح بعض المصطلحات

التطابق الاسمي:

يمكن القول إن الجملتين في (الرجلان الفاضلان يقومان/ رجلان فاضلان يقومان) سليمتان لأن المطابقة فيهما صحيحة؛ لكن قد تكون الجملة لاحنة بسبب غياب المطابقة في العدد في * (الرجلان الفاضل يقومان)، وغياب المطابقة في الجنس في * (الرجلان الفاضلتان يقومان)، وغياب المطابقة في التعيين في * (الرجلان فاضلان يقومان)، وغياب كل ذلك في * (الرجلان فاضلات أقوم) (نضيف غياب المطابقة، في المثال نفسه، بين المكونين «الرجلان» و«أقوم» في الشخص).

الفحص:

إن الفحص في البرنامج الأدنوي اضطرار صرافي لفحص سمة رأس في مجال من مجالات الفحص، وللتأكد من حمل المخصص والفضلة سمات مناسبة للرأس قبل أو بعد النقل. ويقوم إجراء الفحص على فرضية فحص سمات مخصص في مقابل سمات المخصص التي في الرأس، أو فرضية فحص سمات

فضلة في مقابل سمات الفضلة التي في الرأس . ويقيد الفحص عموماً مقيداً بمبدأ الحل الأخير التالي: لا تنقل سمة ولا تصعد لها لجذب (k) إلا إذا دخلت في علاقة فحص مع بطاقة فرعية لـ (k).

الحل الأخير:

إن أي خطوة في تحويل اشتقاق لن تكون مشروعة إلا إذا كانت ضرورية، ويرفض أي تحويل إن لم يكن مدفوعاً بفحص، مثلاً صعود مركب اسمي مرتبط بفحص الإعراب، وصعود فعل مرتبط بفحص الزمن والتطابق. ويفضل الحل الأخير النقل القصير على النقل الطويل لعدة أسباب؛ مثل قيد التحتية، وقيد نقل الرأس في نموذج المبادئ والوسائط، وقيد العلوية في النقل القصير؛ وأسبعية الاشتقاق بنقل قصير في التقاطع داخل المستويين: الصورة الصوتية والصورة المنطقية. انبهار البنية: إن فشل الاشتقاق في التقاطع في المستويين التمثيليين (الصورة الصوتية والصورة المنطقية)، يقود إلى انبهار البنية حسب التحليل التوليدية.

عجرة المطابقة:

تنقسم عجرة المطابقة إلى حزمة أولى عليا عبارة عن مصفوفة تسمى العقد التي هي في الاسم (الشخص والجنس والعدد والتعيين)، وهي في الفعل (الشخص والجنس والعدد)؛ وحزمة ثانية دنيا عبارة عن مصفوفة تسمى عناصر التي هي في عقدة الشخص مثلاً (1 = المتكلم / 2 = المخاطب / 3 = الغائب) ... الخ.

قوة زمن الفعل وضعفه: لتأمل المثال التالي: (ضرب عمرو)؛ ثم سنقترح فرضية أن الزمن في الفعل يؤثر بشكل قوي على الفاعل: يُظهر البناء لغير الفاعل كيف أن حذف الفاعل (زيداً) في (ضرب زيد عمراً) قاد إلى رفع لفظة عمراً المنصوبة لأنها تحولت إلى موضع يسمح لها بالتأثر مباشرة بالزمن.

إعراب الإسناد وإعراب التسريب: يشتغل إعراب التسريب بالمطابقة القوية لأن العناصر المنتقاة من عقد عجرة المطابقة في بطاقة الاسم الأول هي العناصر نفسها الموجودة في بطاقة الاسم الثاني مما يسرب الإعراب بسهولة بين هذين الاسمين؛ ولا يشتغل إعراب الإسناد بالمطابقة لأنها ضعيفة في الفعل، بل تعمل قوة الزمن الفعلية على إسناد إعراب الرفع إلى الفاعل.

الإعراب الداخلي:

يكون الإعراب الرئيس محكوماً بالمقولات النحوية الأساس في اللغة العربية مثل المبتدأ والخبر

والفعل والفاعل؛ أما الإعراب الداخلي، فهو إعراب ثانوي يُفسر شرط المحلية أو الإضافة أو التبعية. لتأمل الجملة (زيد قام): يمكن أن نفهم من هذه الجملة أنها تتضمن إعراباً داخلياً انطلاقاً من حضور جملة فعلية (قام) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد)؛ فقامت هذه الجملة الفعلية بإنتاج إعراب داخلي (الفعل: قام/ الفاعل: الضمير: هو).

الصناعة أو الصناعة النحوية:

مُصطلح الصناعة النحوية ورد كثيراً مجرداً غير موصوف في كتاب مغني اللبيب لابن هشام، وهو يدل عنده على معانٍ مُتقاربة تصب في نهر واحد، مثل: القواعد اللفظية والتركيبية، في مُقابل المعنى، نحو قوله في حديثه عن الجهات العشر التي يقع فيها للمعربين مزالتق واعتراضات: «الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى»، وقوله: «وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة» (المغني، ابن هشام، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨، ص. ٤٩٧)؛ أو النحو والإعراب: يقول: «وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة» (المصدر نفسه، ص. ٥٤٠). إن الصناعة النحوية هي الوجه التطبيقي العملي لعلم النحو العربي، أي تنزيل القواعد على الشواهد والأمثلة وإعرابها بها، وتوخي أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المُستدل بها (الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق، محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨، ص. ١٣).

الروائز في اللسانيات:

تصبح الظواهر اللغوية مجرد تقنيات للتمييز بين الجمل اللاحنة والجمل الصحيحة أو بين التعابير العادية والتعابير المسكوكة... الخ؛ وتوضع في خدمة التحليل اللساني. وتتحول ظاهرة التقديم والتأخير وظاهرة الحذف... إلى تقنيات، ويسمي اللسانيون جميع هذه التقنيات روائز لا تبرز فعاليتها القوية إلا بواسطة المقارنات؛ لهذا لا يتحدد مثال إلا في علاقته على الأقل بمثال آخر مما يحقق المقارنة بين التراكيب.

التعليل (الذي يتوسط البناء العاملي والاستعمال العاملي):

يهتم التعليل العاملي التركيبي بالاحتمالات التركيبية التي هي مجموع المواقع التي تنشط العلاقات البنوية بين المكونات؛ والاستعمال النهائي لهذه المواقع بشكل سليم وصحيح. ويكمن

الجزء الأهم من موضوع الدراسة في تناول الاحتمالات التركيبية، بمعنى إعادة النظر في جانب النسقية النحوية كما ورثناها عن النحاة؛ لأن التعليل لم يعد حججاً ثابتة، بل أصبح ينبني انطلاقاً من فرضيات خاضعة للاختبار؛ فإن وافقت هذه الفرضيات التفسير الجيد تكون مقبولة، وإن عارضته تستبدل بغيرها من الفرضيات.

القيد الجزيري:

لنتأمل المثال اللاحق ((*)١) صديقي غفرت لـ؛ يتضح أن القيد الجزيري يرتبط بمكونات تشكل جزيرة واحدة في التركيب حيث إن تحويل جزء منها (أو مكون) يؤدي إلى لحن التركيب برمته؛ وهكذا يمكن تجنب لحن المثال (*)١ مثلاً بنقل حرف الجر والاسم المجرور معاً إلى موقع قبل الفعل والفاعل، فنقول: ((٢) لصديقي غفرت).

مكتبة المقالة:

- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ١٩٨٨.
- ابن مالك، متن الألفية، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠١.
- ابن هشام (جمال الدين)، مغني اللبيب، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨.
- الجرجاني (عبد القاهر)، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢.
- الرحالي (محمد)، تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ٢٠٠٣.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٨.
- السعيد (الحسن)، المقولات الوظيفية في الجملة العربية، منشورات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس - فاس، رسائل وأطروحات، رقم ١٠. الطبعة الأولى، فاس ٢٠٠٥.
- السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر، دون محقق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٨٤.

- السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨.
- الفاصي الفهري (عبد القادر)، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٩٠.
- الفاصي الفهري (عبد القادر)، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء ٢٠٠٠.
- قباوة (فخر الدين)، المورد النحوي، دار الفكر، الطبعة الخامسة، دمشق ١٩٩٤.
- قباوة (فخر الدين)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨١.
- قبش (أحمد)، الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الجيل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان ١٩٧٤.
- المتوكل (أحمد)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، مطبعة ومكتبة الأمنية، الرباط (دون تاريخ).
- المتوكل (أحمد)، دراسات في نحو اللغة الوظيفي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٨٦.
- المتوكل (أحمد)، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٨٥.

الدوريات:

- التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني ١٩٩٢.
- صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد ٨ (سلسلة الندوات)، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١، جامعة تونس ١، كلية الأدب منونة، ١٩٩٢.
- مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة، سلسلة الندوات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، سلسلة رقم ١٠ / ١٩٩٧.